الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٥٩
المعقودة يوم الجمعة
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد خان (باكستان)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ: تقرير الأمين العام (A/48/536)

السيد تشن جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

يود وفد الصين أن يشكر الأمين العام على تقريره الخاص بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ والوارد في الوثيقة A/48/536. كما نتوجه بالتقدير للسيد إلياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على ملاحظاته التمهيدية. والآن أود أن أعرب عن آرائنا في المسألة قيد المناقشة.

يسرنا أن نلاحظ أنه منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أثناء الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة زاد تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، واضطلعت إدارة الشؤون الإنسانية بدور بالغ الأهمية في هذا المجال. إن تشغيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واستخدام الصندوق المركزي الدائر للطوارئ وتوجيه النداءات الموحدة بينت تماما تنفيذ القسم الأعظم من قرار الجمعية العامة الآنف الذكر. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية في هذا المضمار ونقدر العمل الذي قام به السيد إلياسون في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

ويولي وفد الصين أهمية قصوى لأنشطة المساعدة الإنسانية. ونعتقد أن جميع ضحايا الكوارث، طبيعة كانت أو من صنع الإنسان، تستحق المساعدة السخية وفي الوقت الحسن من جانب المجتمع الدولي بروح التآخي الإنساني. وينبغي أن نشير إلى تزايد عدد الكوارث الطبيعية المدمرة في السنوات الأخيرة. ولاحظ السيد إلياسون، في جلسته لإعلام الدول الأعضاء في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، أنه وفقا لإحصاءات غير مستكملة بلغت الأضرار التي تسببت بها الكوارث الطبيعية في ١٩٩١ ٤٤ بليون دولار أمريكي، وبالنسبة لعام ١٩٩٢ ارتفع الرقم إلى ٦٢ بليون دولار أمريكي. وهذا يبين أن زيادة تعزيز المساعدة الغوثية للمناطق المنكوبة أصبحت مسألة خطيرة تستحق اهتمام الجميع. وبطبيعة الحال، ينبغي كذلك إيلاء الاهتمام للمناطق التي تتعرض لكوارث من صنع الإنسان. ولكن أين ينبغي أن تكون أولوية أعمال المساعدة؛ هذا سؤال يستحق تفكيرا مليا.

إن المشكلة الكبرى في المساعدة الإنسانية هي نقص الأموال، وهي من الصعوبات التي تواجه أيضا أعمال التنسيق. وفي جلسات السيد إلياسون الإعلامية

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.59
20 December 1993

ARABIC

93-87223(A)

التي عقدها أشار إلى ضخامة الحاجة إلى المساعدة، وخصوصا المساعدة غير الغذائية. نتيجة الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات التي سببتها الكوارث المختلفة. إننا نناشد جميع البلدان القادرة على أن تقدم، بروح من التضامن الإنساني، المزيد من المساعدة، وخصوصا المساعدة غير الغذائية، أن تفعل ذلك ليتمكن الناس في المناطق المنكوبة من تلقي الإغاثة في الوقت الحسن للتخفيف من شدة معاناتهم.

هناك علاقة وثيقة بين المساعدة في حالة الطوارئ في المناطق التي تحدث بها كوارث وانعاشها وتنميتها المستدامة. ويسعدنا أن نرى أن هذه العلاقة جذبت الاهتمام بالفعل في دوائر مسؤولة. ونحن نؤيد الفكرة القائلة بأن وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة - وهي تقدم المساعدة في حالة الطوارئ - ينبغي لها أيضا أن تنظر بالكامل في انعاش المناطق التي تحدث بها كوارث وفي تنميتها على المدى الطويل. ونؤيد أيضا السيد إلياسون فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة تعزيز التنسيق في هذا الصدد.

إن المال وسيلة هامة لتعزيز التنسيق. وبغير مال في متناول اليد، سيبقى التنسيق كلمة جوفاء. وقرار الجمعية ١٨٢/٤٦ يقضي بإنشاء صندوق دائر مركزي للطوارئ بمبلغ ٥٠ مليونا من الدولارات لكفالة المساعدة الكافية في المراحل الأولى من وقوع الكوارث. وهذا الصندوق أداة هامة بالنسبة لإدارة الشؤون الإنسانية في تعزيز التنسيق. وبالنظر إلى تشغيل الصندوق خلال العام الماضي أو ما يزيد، نعتقد أنه ضعيف فيما يتعلق بأمرين: أولا، إن الصندوق لم يستخدم استخداما تاما؛ فالقيود التي تضعها مختلف النظم منعت وكالات مؤهلة تابعة للأمم المتحدة من الاستخدام التام للصندوق. وثانيا، إن إجمالي مبلغ الصندوق يبلغ من الصغر ما يجعله يقصر عن الاستجابة الكافية للمطالب الطارئة التي تنشئها مكافحة كوارث كثيرة جدا في مراحلها المبكرة. ولذلك نؤيد اعتماد تدابير أكثر مرونة في استخدام الصندوق ونؤيد زيادة مبلغ الصندوق عن طريق المساهمات الطوعية.

إن إدارة الشؤون الإنسانية يجب عليها - وهي تنسق أنشطة المساعدة الإنسانية - أن تلتزم بالمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة كما وردت في القرار ١٨٢/٤٦. وعند تقديم المساعدة الاقتصادية والطارئة، يجب أن تُحترم سيادة البلد المتلقي احتراما كاملا. ونحن نرى أنه ينبغي عدم ربط المساعدة الإنسانية بأية شروط، وأن تقديم هذه المساعدة يجب أن يقوم على موافقة البلدان المتلقية.

السيد سيلالاهي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن تقديري العميق لوكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعرضه المتبصر في اللجنة الثانية للتقرير الشامل الحاوي على المعلومات بشأن بند جدول الأعمال المطروح علينا الآن.

إن التقرير الذي أعده وكيل الأمين العام استجابة للقرار ١٨٢/٤٦، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالة الطوارئ. ومن الواضح ، كما يكشف المرفق بذلك القرار، إن هناك وجوها وأبعادا عديدة يجب أن تتناول. ومن بين تلك التي تتطلب اهتمامنا التام: المبادئ التوجيهية، ومجالات الوقاية والاستعداد، والحاجة إلى ضمان وجود علاقة بين الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والتوصيات المتعلقة بالصندوق الدائر المركزي للطوارئ، وإنشاء سجل مركزي للأفراد المتخصصين والمعدات والامدادات، وكذلك تدابير أخرى ترمي إلى تعزيز القدرة على التأهب في حالة التخفيف من حدة الطوارئ.

بنهاية الحرب الباردة، عاد الصراع العرقي والعنف العرقي الشديدان. وترتبت على زيادة النزاع الأهلي والتخلف زيادة لم يسبق لها مثيل في حالات الطوارئ الإنسانية. وحالات الطوارئ هذه، بمصاحبة الكوارث الطبيعية المتزايدة بالفعل، والتدهور البيئي، والجفاف المتفشي، والظروف الاقتصادية الحادة، نشرت أزمات إنسانية في صفوف أعداد كبيرة من سكان وفي مناطق كثيرة من العالم ووضعت قيودا حادة على قدرة الأمم المتحدة على تناولها. وفضلا عن ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ أن أنشطة الإغاثة الإنسانية يضطلع بها في ظل ظروف متزايدة الخطر نجمت عنها بالفعل إصابة وحتى وفاة أفراد عاملين في مجال الإغاثة. والنطاق والطابع المتغيران لتلك التحديات يشهدان، بين أمور أخرى، على أهمية قراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و ١٦٨/٤٧.

ويسرنا أن نشهد المواءمة الجارية في إطار الأمم المتحدة - وفقا لهذين القرارين - للاستجابة لتلك التحديات التي لم يسبق لها مثيل. في العديد من حالات الطوارئ المعقدة التي تحيق بالعالم حاليا، لا تزال المساعدة الإنسانية جزءا لا يتجزأ من الجهود لصيانة السلم والأمن. كما أن جهود الأمم المتحدة نحو حفظ السلام وبناء السلام سهلت الحصول على المساعدة

الإنسانية وإيصالها. ولذلك فإن استجابة الأمم المتحدة ينبغي ألا تقوم بها فقط وكالات الإغاثة التقليدية، ولكن أيضا إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك حتى يمكن تحقيق نتيجة متكاملة وشاملة وثابتة. ولتحقيق هذه الغاية، يُبرز التقرير الحاجة الماسة إلى آلية فعالة في قلب منظومة الأمم المتحدة، تحت قيادة الأمين العام. ولذلك يجب أن تكفل إدارة الشؤون الإنسانية حدوث تنسيق وتعاون فعاليين بين تلك الإدارات ووكالاتها.

وبالإضافة إلى هذا، وبما يتمشى مع أحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، ينبغي أن تتناول الإغاثة في حالة الطوارئ والانعاش والتنمية بطريقة متكاملة. وفي هذا السياق أيضا بوسعنا أن نتفق مع الأمين العام على الحاجة إلى ربط الإغاثة الإنسانية بالجوانب السياسية لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. إن متطلبات البنية الأساسية والتعمير والانعاش، جنبا إلى جنب مع الإغاثة في حالة الطوارئ، ينبغي أن تشكل نهجا شاملا متكاملا يربط الأهداف القصيرة الأجل بالأهداف الطويلة الأجل.

إن وفد بلادي يوافق تماما أيضا على الاستنتاجات المتفق عليها التي توصل إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عندما تناول مسألة المساعدة الإنسانية في دورته الموضوعية في شهر تموز/يوليه من هذا العام. وفي هذا الشان، أشير بشكل خاص إلى الحاجة إلى المشاركة الكاملة لمنسق الإغاثة الطارئة في التخطيط الشامل لاستجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ المعقدة. وينبغي للمنسق أيضا أن يكون داعيا إنسانيا ويكفل التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة للمساعدة الغوثية.

إن الاستعداد والوقاية عنصران حاسمان آخران لنجاح الاستجابة الإنسانية. ولهذا الغرض، إن برنامج التدريب على إدارة الكوارث أساسي وبإدارته المشتركة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، يُعد هاما لبناء القدرة الوطنية حتى تُعد البلدان الضعيفة لحالات الطوارئ وتتمكن على نحو أفضل من تخفيف آثارها.

ومما يتصل اتصالا وثيقا بحتمية الاستعداد وضمان الاستجابة المبكرة والفعالة، الحاجة إلى استخدام الصندوق الدائر المركزي للطوارئ استخداما أكثر نشاطا في المراحل المبكرة من حدوث الطوارئ. وهذا من شأنه أن يساعد على احتواء الأزمات وعلى الإسهام في حلها على حد سواء.

وفيما يتعلق بعملية النداءات الموحدة، فقد اتضح نجاحها في الأشهر الثمانية عشر الماضية. ولذلك نعتقد أن هذا النهج ينبغي أن يستمر وأن ممارسة تجميع النداءات على المستوى الميداني من جميع القائمين بالعمل المعنيين ينبغي أن يبقى عليها. وبينما تلك النداءات مكون رئيسي في الاستراتيجية الشاملة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الفورية، نعتقد أنه ينبغي أن تكون أيضا متسقة مع متطلبات الانعاش والتنمية الطويلي الأجل ، وكذلك مع الحاجة إلى تناول الأسباب الجذرية للطوارئ.

وفي الختام، لا تزال إدارة الشؤون الإنسانية تواصل تعزيز وتنسيق استجابتها للعدد المتزايد من حالات الطوارئ والكوارث، ولا تزال تسعى إلى النهوض بالآليات لتنفيذ القرارين ١٨٢/٤٦ و ١٦٨/٤٧. إلا أنه من الواضح أن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة لا تزال تتزايد بشكل مضاعف.

والمهم الآن هو بذل جهود جادة لعكس اتجاه العملية، ولمنع تفاقم هذه الأوضاع وانتشارها. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن تكون جميع المساعي جماعية، لأن الموارد المتناقصة لا ترقى إلى مستوى المهمة. وفي الوقت ذاته، بالرغم من الحاجة المتزايدة إلى الأموال للتخفيف من آثار الكوارث والإغاثة الطارئة على المدى القصير، ينبغي تعزيز الأهداف الطويلة المدى بوسائل مثل التنمية واتقاء الكوارث والتأهب لها، بما في ذلك بناء القدرات الوطنية، بوصفها أفضل ضمان للاستقرار الدائم. ولذلك نوافق على أنه يجب أن تكون لدينا الشجاعة على ترجمة المُثل العليا الإنسانية إلى مساعدة ملموسة لجميع من تمس حاجتهم إليها. وهذه المساعدة ضرورية لمهمة مكافحة الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية والممتلكات، ولكنها، بوصفها وسيلة لتقدم التنمية، مكون ضروري أيضا لإرساء أسس السلم والأمن الدائمين.

السيد بورافكن (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية):

هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها وفد جمهورية بيلاروس في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. ونود أن نؤكد على الأهمية المتنامية لهذا الموضوع والمشاركة المتزايدة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها في دراسة المشاكل الإنسانية وحلها، بغض النظر عن أسباب ظهورها.

لقد أثارت هذه الحالة رد فعل واضحا للغاية. فمن جهة، تبين الأحداث في العالم بشكل جلي أن قرار الجمعية العامة قبل سنتين المتعلق بالحاجة إلى توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وإلى تعزيز التنسيق في هذا الميدان قرار هام وحسن التوقيت. ومن الناحية الأخرى، يساورنا القلق من أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مضطرة إلى أن تعطي أولوية متزايدة لمسألة الاستجابة للحالات الإنسانية التي لا تنجم عن كوارث طبيعية أو ظواهر غير طبيعية - مثل الكوارث التكنولوجية - ولكن عن أزمات أدى إلى نشوئها السلوك الهمجي لبعض الدول والحروب الأهلية والتوتر العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان.

ونحن نعتقد أنه ينبغي تحليل أسباب هذا الاتجاه المقلق في سياق تاريخي عميق يوضح صلتها بجميع العوامل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والطبيعية والجغرافية. ولكن تحليل هذه الأسباب عملية ستأتي في حينها. في هذه المرحلة يجب علينا أن ننظر في التدابير الواقعية التي تشكل استجابة فعالة من جانب الأمم المتحدة لآثار العجز عن منع ظهور وتطور الحالات الإنسانية المعقدة وغيرها من الحالات الإنسانية.

إن تنوع أسباب الأحداث المأساوية وحالات الطوارئ ونطاقها في العالم يقتضيان تعزيزا أكبر لإدارة الشؤون الإنسانية ولدور وكيل الأمين العام، وهو الشخص المسؤول عن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في المجال الإنساني. ونعتقد أن من المهم أن يجري تنسيق أكبر بين جهود إدارة الشؤون الإنسانية وعمل الإدارات الأخرى - ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية؛ وإدارة عمليات حفظ السلم، فيما يتعلق بالاستجابة للحالات الإنسانية المعقدة.

ويود وفد بلادي أن يلفت الانتباه إلى بعض جوانب الاستراتيجية التي قامت الأمم المتحدة وأمانتها العامة بوضعها وتنفيذها، وأيضا إلى الأنشطة الإنسانية التنفيذية التي بحثت، في جملة أمور، في المناقشة التي جرت في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تجري اثارتها مرة أخرى في هذه المناقشة. وهذه المسائل تهم الكثير من الدول الأعضاء.

المسألة الأولى تتعلق بمشاكل التنسيق بين المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في المرحلة الأولى والمساعدة في مرحلة إعادة التأهيل والتنمية. إننا نرى أن عدد بعثات تقييم الاحتياجات وعدد النداءات الموجهة من أجل العمل المشترك وتعبئة الموارد تتجاوز، حتى في الوقت الراهن، ما تسمح به موارد الأمم المتحدة. ومع مراعاة انتشار الأزمات وترديها في مختلف أجزاء العالم، وكذلك الموارد المحدودة للمنظمة، يتعين على الأمانة العامة، تمشيا مع الولاية المناطة بها من قبل الجمعية العامة، أن تركز جهودها بصورة رئيسية على حالات الطوارئ المعقدة.

ونحن نتفق من حيث المبدأ مع الوفود التي تعتقد بأن القرارات التي تترتب عليها آثار مالية بالنسبة لجميع الأعضاء تنجم عن تقديم المساعدة الطارئة في الحالات التي يتعين فيها المزج بين أنشطة المساعدة الإنسانية وأنشطة حفظ السلم ينبغي ألا تتخذ دون مشاركة الجمعية العامة. وإلا، فإن من يتخذ هذه القرارات عليه أن يتحمل التكلفة.

ويوافق وفد بلادي موافقة كاملة على أن من الضروري تعزيز التدابير لحماية الموظفين المعنيين - خاصة الذين يشاركون في عمليات إنسانية طارئة معقدة وخطيرة. ونعتقد أيضا أن من الضروري توفير المساعدة الإنسانية بما يتفق اتفاقا كاملا مع مبدأي الإنسانية والحياد وغيرهما من المبادئ الإرشادية المتفق عليها والواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦.

ويجب على الحكومات وممثلي الدول المانحة والمتلقية القيام بدور أكبر في وضع السياسات والاستراتيجيات والأساليب المحددة، علاوة على البرامج والمشاريع للأنشطة التنفيذية بالنسبة لحالات الطوارئ. وهنا يتعين على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإذا اقتضى الأمر الفريق العامل المشترك بين الوكالات، أن يكونا أكثر انفتاحا بحيث يتمكن المهتمون من ممثلي الدول والممثلين الدائمين للبلدان لدى الأمم المتحدة في نيويورك أو في جنيف من المشاركة فيهما. ونحن نرى أنه ينبغي أن تكون هناك اجراءات أوضح لاستخدام الخبرات الوطنية والموارد البشرية للدول الأعضاء، بما في ذلك اختيار الموظفين لإعداد وثائق السياسة العامة ومناقشة المسائل المتصلة بالمضمون والأنشطة الأخرى التي تقع في إطار آليتي التنسيق المشتركتين بين الوكالات. وينبغي أن تكون بعثات التقييم أيضا أكثر انفتاحا كي يتاح للدول المانحة وللمنظمات غير الحكومية المشاركة فيها.

وفيما يتعلق بمقر إدارة الشؤون الإنسانية - وخاصة نقلها من نيويورك إلى جنيف - نعتقد بأنه

ينبغي ألا تكون لحل هذه المشكلة الفنية نوعا ما أية آثار على الميزانية العادية. وعلى وجه التحديد، ينبغي الاستفادة من الأجهزة التقنية، مثل الوسائل الحديثة للاتصالات بين جنيف ونيويورك ووسائل الاتصال بالمراكز الأخرى التي تتواجد فيها منظمات إقليمية متعددة الأطراف وغيرها من المنظمات المشاركة للأمم المتحدة، ومن قدرة الأمم المتحدة على الاستفادة بصورة مؤقتة من وسائل الاتصالات في الميدان.

ويتصل الجانب الثاني بوضع استراتيجية للأمم المتحدة لتعبئة الموارد الطوعية ولزيادة الاستخدام المحدد المهمة لمبدأ المزايا المقارنة، علاوة على التحول من المساعدة في حالة الطوارئ نحو التنمية الأكثر استقلالا عن طريق مرحلة إعادة التأهيل.

إن مرحلة إعادة التأهيل مرحلة تتسم الآن بأكبر قدر من الغموض في هذا المفهوم الخاص بضمان الانتقال. ونشاطر وجهة النظر التي مفادها أن المنظمات والبرامج والصناديق التي تقدم المساعدة الإنمائية، بما فيها وكالات بريتون وودز، يمكن أن تضم قواها هنا وأن تشارك مع المنظمات المسؤولة عن تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ.

وهنا، من أجل تحقيق درجة أكبر من السهولة والاستمرارية والسرعة في الانتقال من المساعدة في الحالات الطارئة الى التنمية الطويلة الأجل، نؤمن بأن من المستصوب بالنسبة لمشاريع الهياكل الأساسية وإعادة التأهيل، التي تعتبر بالغة الفعالية في مرحلة إعادة التأهيل، أن تنفذ وتمول بمشاركة تلك المنظمات والصناديق والبرامج والوكالات.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في مراحل إعادة التأهيل، نعتقد أن ذلك الدور ينبغي أن يكون قاصرا على التنسيق بين الوكالات وتقديم المعلومات التشغيلية للحكومات والمنظمات المعنية. وأؤكد مرة أخرى على أننا، مع مراعاة العدد الكبير من الطلبات الخاصة بالعمل المتضافر في تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار:

> "... أن المشكلات الخطيرة فيما يتعلق بالموارد هي مشكلات تؤثر على قدرة منظومة الأمم المتحدة على معالجة الكثير من حالات الطوارئ الانسانية معالجة فعالة". (E/1993، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الفقرة ٣٣)

ونؤمن بأن الأسئلة الخاصة المتصلة بآلية التمويل الاحتياطي والطارئ للمساعدة الانسانية ينبغي مناقشتها في عمق وعلى نحو شامل في اللجنة الخامسة قبل أن تبت الجمعية فيها. وينبغي أن تعطى الاجراءات الخاصة بالدفع العاجل وتعيين العاملين في حالات طارئة الاعتبار العاجل، بالاضافة الى أفرقة تنسيق المساعدة في حالات الطوارئ وآليات اتخاذ القرارات لمواجهة تكاليف المساعدة الانسانية من موارد عمليات صيانة السلم، واستخدام موارد الصندوق المركزي الدائر للطوارئ وموارد أخرى غير محددة، فضلا عن إمكانية استحداث آلية للتغطية المشتركة لنفقات التنسيق من جانب الوكالات.

ويأمل وفدنا أن يقدم مزيد من الوضوح في الدورة الثامنة والأربعين بالنسبة لهذه المسائل من أجل تغطية ميزانيات التنسيق وأن تصدر اللجنة الخامسة توصيات فيما يتصل بمبادئ توجيهية إضافية بشأن هذه المسائل.

يتناول الجانب الثالث الخلافات في النهج والأولويات في ظل الانتشار الرهيب للحالات الطارئة. هذه مسألة هامة للمناقشة في اللجنتين الثانية والخامسة. ويشاطر وفدنا وجهة النظر القائلة بأن إدارة الشؤون الانسانية ينبغي أن تستجيب على نحو سليم لأية حالة تسبب أزمة إنسانية.

وتتبين أهمية هذا بالنظر الى المشاكل الخاصة التي تواجهها بيلاروس، حيث توجد لدينا، للأسف، حالة إنسانية حادة. وبالاضافة الى الآثار الناجمة عن كارثة تشرنوبيل، تعطلت علاقاتنا الاقتصادية الخارجية التقليدية وأجريت تغييرات هيكلية في تحولنا من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق، وكان لدينا فيضان لم يسبق له مثيل في بلدي. ويعتقد وفدنا أنه ينبغي أن تجرى مناقشة متعمقة في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة للاجراءات الوقائية الاضافية وإجراءات الاستجابة للحالات الانسانية المعقدة في الدول المستقلة حديثا وليس فقط في مناطق التوتر العرقي أو عدم الاستقرار السياسي.

في الختام، أؤكد على أن منع الدول من الانهيار ومنع الهياكل الاجتماعية من التفكك، ومنع الحرب الأهلية، ومنع انتهاكات حقوق الانسان والقضاء على أسباب الفقر والتنمية الاقتصايدة السيئة وتآكل الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، وتخفيف آثار الكوارث التكنولوجية الى أدنى حد ممكن يجب أن تظل كلها

وأولويات طويلة الأجل غيرها في صميم أنشطة الأمم المتحدة من أجل حل المشاكل الانسانية في عالمنا.

السيد مسينغيزي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على التقرير المعروض علينا عن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/48/536) المعد تنفيذا لقراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و ١٦٨/٤٧. وبما أن الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة الأخرى التي تتطلب مساعدة إنسانية دولية قد تزايدت بشكل رهيب منذ اعتماد هذين القرارين، فقد آن الأوان حقا لندرس استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه الأزمات.

ونحن، من منطقة الجنوب الافريقي، نهتم بصفة خاصة بمسألة المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ لعدة أسباب محددة. أولا، لقد عانت منطقتنا حتى الماضي القريب من سنوات من عدم الاستقرار والحرب التي نجم عنها تشريد واسع لقطاعات السكان وتدفقات كبيرة من اللآجئين. ثانيا، لقد تفاقمت تلك الحالة الخطيرة بالفعل نتيجة للجفاف المدمر الذي أصاب المنطقة برمتها في ١٩٩١ و ١٩٩٢، وهي كارثة ألحقت خسارة جسيمة بالهياكل الاقتصادية والنسيج الاجتماعي لشعوب المنطقة. ثالثا، لقد وقعت تلك الكارثة الطبيعية بأبعاد لم يسبق لها مثيل في وقت كانت معظم بلدان المنطقة قد بدأت السير على طريق الاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي التي تهدف، في جملة أمور، الى تحسين مستويات معيشة شعبنا من خلال أداء اقتصادي محسن.

ليس هناك شك في أن الجفاف في الجنوب الافريقي لم يكن تحديا هائلا بصفة خاصة لشعوب المنطقة فحسب، ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره. وإن التخطيط الوطني والاقليمي الجيد، بما في ذلك الهياكل الأساسية للمواصلات والاتصالات، ونظاما سليما للإنذار المبكر، بالإضافة الى الاستجابة الدولية المنسقة تنسيقا جيدا كل هذا لعب دورا حيويا في تفادي ما كان يمكن أن يتحول الى مجاعة في المنطقة برمتها. في الواقع، كانت استجابة المجتمع الدولي لأول نداء بالاغاثة من المجاعة تصدره الأمم المتحدة بالاشتراك مع هيئة إقليمية، نداء مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي في الجنوب الافريقي للاغاثة من الجفاف في الجنوب الافريقي، الصادر في حزيران/يونيه من السنة الماضية، سخية للغاية. كما نعترف ونقدر جهود التنسيق على مستوى البلد لإدارة الشؤون الانسانية والتعاون فيما بين الوكالات التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في مواجهة هذه الأزمة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا القلبي للمجتمع الدولي، ومختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لاستجابتها السريعة في إنكار للذات لحالة طارئة لم تعرف من قبل في التاريخ المعاصر.

وبينما نحن شاكرون الى أقصى حد للاستجابة السريعة من جانب المجتمع الدولي إزاء الحالة السائدة في منطقتنا، فإننا مازلنا قلقين لأن جانبا كبيرا من التعهدات التي قدمت استجابة للنداء المشترك الصادر عن المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي والأمم المتحدة لم تتحول الى مساهمات فعلية. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن مجموع احتياجات المنطقة من المتطلبات الغذائية وغير الغذائية بحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تقترب من ٩٥١ مليون دولار. وهناك مساهمات مقدمة قيمتها ٧٢٤ مليون دولار، وبالتالي، يوجد نقص كبير يقرب من ٢٢٧ مليون دولار. ونود في هذا الصدد، أن نناشد مجتمع المانحين أن يفوا بتعهداتهم في الوقت المناسب، ولا سيما إذا وضعوا في اعتبارهم أن الخراب الناجم عن الجفاف مازال ملازما لنا ومازال يمكن الاحساس به في المنطقة.

ونود بالمثل، أن نبرز مشكلة تتسم بها عملية الطوارئ لمكافحة الجفاف في الجنوب الافريقي وإن كانت منتشرة أيضا في مناطق أخرى ألا وهي تحقيق توازن دقيق بين الاحتياجات الغذائية والاحتياجات غير الغذائية. وقد أشار الأمين الى هذه المشكلة في تقريره الى الجمعية في العام الماضي، ومنذ ذلك الحين، ما برحت المخاوف يعرب عنها في هذا الصدد. والواقع، أن التقرير المعروض علينا جاء فيه:

> "مازال النمط العام المتمثل في عدم تخصيص التمويل الكافي لاحتياجات المعونة غير الغذائية يتسبب في مشاكل خطيرة بالنسبة للتنفيذ المتسق لبرامج المساعدة الانسانية". (A/48/536، الفقرة ٥٢)

كما أكد وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية، السفير جان الياسون، على هذا الموضوع في بيانه الاستهلالي بشأن مجموعة من البنود ذات الصلة المعروضة على اللجنة الثانية يوم الثلاثاء الماضي. ونحن نناشد مجتمع المانحين والمنظمات الدولية ذات الصلة أن يعالجوا هذه المشكلة بطريقة جادة.

إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨٢/٤٦ كان دون شك معلما هاما على طريق سعينا لتحسين استجابة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ الانسانية. ويبين هذا الاجراء من جانب الجمعية رغبة الدول الأعضاء في إبداء قدر أكبر من التناسق ودقة التوقيت في الاستجابة من جانب منظومة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الانسانية. ويسعد وفدي أن يلاحظ أن الأمم المتحدة حسنت قدرتها بشكل ملحوظ على صياغة استجابتها لحالات الطوارئ هذه وتنسيق تلك الاستجابة على مستوى المنظومة بأكملها بموجب ترتيبات التنسيق الجديدة المنصوص عليها في القرار ١٨٢/٤٦.

وترحب زمبابوي بالدور الرائد الذي قامت به إدارة الشؤون الانسانية، بالتشاور مع حكومات البلدان المتضررة والوكالات التنفيذية المعنية، في تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ بغية إيجاد استجابة ملائمة من جانب المجتمع الدولي. والواقع أنه لا يمكن البدء في عملية النداءات الواقعية الموحدة المشتركة بين الوكالات إلا على أساس التقييم المتعمق الذي يشترك فيه جميع الفاعلين المعينين. ومع ذلك، فمما يبعث على القلق الشديد، أن تقرير الأمين العام يشير الى أنه بينما،

> "أبدى المجتمع الدولي استجابة كريمة لتلك النداءات ...، لم يتم توفير سوى ٥٦ في المائة من الاحتياجات التي وردت في النداءات الموجهة حتى الآن". (A/48/536، الفقرة ٥١)

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للادارة تستعرض حالة التمويل وتنظر في مختلف آليات التمويل بهدف تحسين استراتيجيات تعبئة الموارد لبرامج المساعدة الانسانية.

ومن المشجع أن نلاحظ، بالنسبة لموضوع ذي صلة أن الصندوق المركزي الدائر للطوارئ المنشأ بموجب القرار ١٨٢/٤٦ يعمل على النحو المرضي. إلا أنه أعرب عن المخاوف إزاء القيود المفروضة على استخدام الصندوق، وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته المضمونية في تموز/يوليه الماضي باتخاذ عدد من التدابير بهدف ضمان أنجع استخدام للصندوق.

وأملنا أن الجمعية العامة ستنظر بروح ايجابية، وهو الشيء الأهم، في الاقتراح الداعي الى زيادة حجم الصندوق، وتوسيع مجاله بحيث يشمل المنظمات الدولية الأخرى، حيثما يكون ذلك مناسبا. وقد لاحظنا أيضا مع القلق من تقرير الأمين العام، أن ترتيبات التنسيق الميداني للاستجابة للطوارئ تعاني من نقص التمويل. ولما كنا نعتقد أن التنسيق على المستوى الميداني له أهمية أساسية، فإننا نؤيد الاقتراح الداعي الى الاستفادة من الصندوق المركزي الدائر للطوارئ لدعم ترتيبات التنسيق على المستوى الميداني.

وتولي زمبابوي أهمية للحاجة الماسة الى التواصل بدءا من الاغاثة الى إعادة التأهيل والتنمية. وإننا نتفق تمام الاتفاق مع النتيجة التي خلص إليها الأمين العام من أن الجمعية العامة،

> "بتأكيدها على هذه الصلة القائمة بين عمليات الطوارئ وعملية التنمية، وضعت ... المساعدة الانسانية في سياق إنمائي راسخ". (A/48/536، الفقرة ١٠٨)

وفي هذا الصدد، نود أن نلاحظ مع التقدير استمرار التعاون بين إدارة الشؤون الانسانية وبين المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المجموعة في مجال اتقاء الكوارث والتأهب لها. وقد نظمت سبع حلقات عمل متخصصة في إطار برنامج التدريب لاتقاء الكوارث للبلدان التي أصابها الجفاف في الجنوب الافريقي. وقد أحطنا علما بالمتطلبات المالية الاضافية لهذا البرنامج، وندعو مجتمع المانحين للاستجابة لها على نحو ايجابي.

كما نتوجه بالتقدير أيضا الى الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، على الأنشطة التي تضطلع بها في منطقتنا في معالجة التواصل بدءا من الاغاثة الى إعادة التأهيل والتنمية. ونود أن نشكر أيضا البنك الدولي للتدابير الخاصة التي يقوم بها لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الجفاف في ضوء برامجنا للتكيف الهيكلي.

وتود زمبابوي التأكيد على أنه لتلبية متطلبات التواصل بدءا من الاغاثة الى إعادة التأهيل والتنمية على نحو تام، هناك حاجة الى التمويل الكافي الذي يمكن توقعه. ونحن نتفق مع الأمين العام في قوله بأن:

"تمويل المتواصلة، التي تبدأ بالإغاثة وتمتد الى التنمية، على نحو ملائم وفي الوقت المناسب سيكون فعالا من حيث التكلفة وسيحول دون إرتداد البلدان المتضررة الى الاعتماد على المساعدة الغوثية وهو ما يمثل حلقة مفرغة". (A/48/536، الفقرة ١٣٥)

لذلك فإننا نؤيد اقتراح الأمين العام الداعي الى أن ينظر مجتمع المانحين في تخصيص موارد لإعادة التأهيل والتنمية بطريقة ايجابية، ربما من خلال إنشاء صناديق خاصة.

وأود أن أختتم كلمتي بالاشارة الى حالات الطوارئ الانسانية المثيرة للآسي في افريقيا والتي مازالت تستدعي اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. وفي الجزء الذي نعيش فيه من القارة، ما زلنا قلقين للغاية إزاء المأساة الانسانية التي تتكشف معالمها تدريجيا في أنغولا. وندعو مرة أخرى الى وقف الأعمال القتالية حتى يمكن افساح الطريق لتوفير المساعدات الانسانية الكافية ومن أجل العودة الى السلم والوئام في هذا البلد التعيس.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء أن اجتماعاتنا مقرر لها أن تبدأ في تمام الساعة العاشرة صباحا والثالثة عصرا. لكن قاعة الجمعية العامة تبدو في العادة خالية في تلك المواعيد. الجمعية يجب ألا تظهر بمظهر يوحي بأن الالتباس يغلف توجهاتها، إذ تدعو من جهة الى الاقتصاد في النفقات، بينما تعمل من جهة أخرى على تعطيل اجراءاتها. إن البداية المتأخرة للجلسات، خاصة في يوم مثل هذا لدينا فيه عدد كبير من المتكلمين، يترتب عليه إما عمل إضافي بالنسبة لخدمة المؤتمرات أو تأجيل المناقشة، وكلاهما ينطويان على تكلفة مالية.

وإنني أتوجه بنداء عاجل الى الجمعية من أجل إبداء قدر أكبر من الاحترام والتقيد بالمواعيد.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ: تقرير الأمين العام (A/48/536)

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
لقد كان هذا العام عام اختبار صعب بالنسبة لكل المشتركين في هذا العمل الشاق جدا المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، الذي يضطلع به لصالح شعوب برمتها وجدت نفسها على هامش الحياة وعلى حافة الموت واليأس والفوضى. وكان هذا ينطبق بشكل خاص على عشرات الملايين من ضحايا الصراعات الوحشية والكوارث المدمرة التي أسفرت عن تشريد ومجاعة الكثيرين من البشر. وبالنسبة لهؤلاء الضحايا تشكل المساعدة في حالات الطوارئ خط الدفاع الأخير وبصيص الأمل الوحيد لحياة جديدة أفضل.

وفي هذا السياق، إن الكلام عن إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة يبدو أمرا عاديا ونعتا لا لون له، نظرا لأننا نتعامل يوميا مع أزمات صارخة تناشد ضمير المجتمع الدولي برمته. ولا يدهش أن تقع مشكلة المساعدة الإنسانية تلك في صلب المهمة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، التي ما فتئت فيها مبادئ التضامن والكرامة واحترام الحقوق الأساسية والتنمية والسلم ملتقى تطلعاتها مع المثل التي تشكل أسس الحضارة.

ولا حاجة إلى الإصرار على الأهمية الأساسية لهذه المهمة. فالأرقام غنية عن البيان. لقد وقعت خلال العام الماضي ١٠٨ نكبات فاجعة وكارثة طبيعية و ٢٦ حالة طوارئ معقدة. وتختفي وراء هذه الكلمات البسيطة أضرار تبلغ قيمتها ٦٢ بليونا من الدولارات، وانخفاض مثير في آفاق التنمية، والأهم من كل شيء فقدان مئات الآلاف من أرواح البشر. وباسم حكومة كندا، أود أن أعرب عن عميق تعاطفي وتقديري للعاملين في إدارة الشؤون الإنسانية وفي الوكالات، سواء في المقر أو في الميدان، الذين تتمثل مهمتهم في توفير الإغاثة وتفادي الأسوأ، والذين يستحقون في هذا الجهد تشجيعنا ودعمنا الملتزم. وأود أن أعرب للسيد إلياسون عن شعورنا بأن حماسه للقضية، وانخراطه فيها، واقتناعه بها أمور تمثل مصدر إلهام لنا جميعا.

ونحن نحاول من جانبنا أن نجعل كلماتنا متمشية مع أعمالنا، إذ وافقنا في العام الماضي على ميزانيات للمساعدة الإنسانية تبلغ ٣١٣ مليونا من الدولارات للإدارة وللوكالات والهيئات الأخرى المكرسة

لمعالجة حالات الطوارئ. ويتضمن هذا المبلغ ١٩٥ مليونا من الدولارات للمعونة الغذائية المقدمة في إطار ٢٩ حالة طوارئ وثماني كوارث طبيعية.

ومما لا شك فيه أن كمية الطاقة والاهتمام المكرسين من جانب الدول الأعضاء لقضية المعونة الإنسانية تتناسب بشكل مباشر مع الأهمية الخاصة التي تولى لهذه القضية. ويمكن أيضا فهم الملاحظات النقدية التي توجه أحيانا كثيرة إلى هذه الإدارة الجديدة بوصفها مؤشرات على ضرورة القيام بالمزيد من العمل على نحو أفضل. إلا أن هذه المناقشات لم تدع قط إلى التشكيك في الضرورة الأساسية للتنسيق داخل المنظومة. وبالتالي فإنها لم تشكك قط في الدور المركزي للادارة. وفي أحسن الأحوال، نحن لا نتعامل هنا إلا مع مسائل تتعلق بالتكيف والتحسين والأسلوب.

وبينما تدافع كندا عن هذه التحسينات، فإنها تعتقد مع ذلك أن المنظومة كانت ترقى إلى مستوى دورها في أحيان أكثر مما يقال عنها. ويعلم الجميع أن أنباء الأزمات التي يتم تجنبها لا تحتل العناوين الرئيسية. وتعتبر الأزمة في الجنوب الافريقي مثالا ساطعا عن التعاون فيما بين الوكالات. وفيما يتجاوز الواقع الحالي، فإن الحدود الحقيقية للعمل الإنساني تبدأ في التشكل بوضوح بكل أبعادها؛ بعد إتقاء الكوارث وبعد الدبلوماسية الإنسانية، ومن المؤكد بعد تقديم معونة ذات طبيعة تنفيذية فورية في حالات الطوارئ. هذا هو على وجه الدقة بعد اتقاء الكوارث الذي أتاح لنا تجنب حدوث مجاعة مأساوية في الجنوب الافريقي. وقد تحقق هذا بفضل نزول أمطار قليلة، وقدر كبير من التعاون والرؤية على الصعيد الميداني، من جانب برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والحكومات المعنية. وفيما يتعلق بالدبلوماسية الإنسانية، فقد تجلت بشكل خاص في أنغولا، حيث جعلت المثابرة فيما يتعلق بمسألة وصول المعونة من الممكن الوصول إلى السكان الذين كانوا في أمس حاجة إليها. وأمكن الآن الوصول إلى العشرات من الجهات التي كان الاتصال مقطوعا عنها تماما. هذا الجهد التفاوضي ذاته ساد في السودان، سامحا لمناطق بأكملها بأن تستفيد من المعونة الأولية. وأخيرا لم يعد البعد التنفيذي للتنسيق الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية، بحاجة إلى التأكيد عليه، إذ أن الحاجة إليه واضحة بجلاء. وحتى الصومال، باستثناء جنوب مقديشيو الجدير بالانتباه، بوسعه أن يزعم، فيما يتجاوز انتهاء المجاعة بأن هناك احتمالات لبدء عملية الإنعاش.

إننا ندرك تماما التقدم المحرز، ونود أن ننوه بأهميته. وفضلا عن ذلك أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصيف الماضي إلى حد كبير تقييما لآداء إدارة الشؤون الإنسانية ولوجودها ذاته منذ إنشائها. وفي تلك المناسبة، كرر المجلس، وفاء منه بدوره الكامل في تقييم السياسات وتوجيهها، التأكيد على صلاحية القرار ١٨٢/٤٦ لأن يكون إطارا أساسيا للعمل؛ وذكر بأهمية المبادئ التوجيهية الواردة في ذلك القرار، وخصوصا المبادئ المتعلقة بالنزاهة والحياد والبعد الإنساني، وأصر على أن تصبح الإدارة مدافعا عن البعد الإنساني الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار في كل عمليات الأمم المتحدة؛ وأعرب عن الارتياح إزاء مجموعة الآليات المتاحة للإدارة؛ بينما اقترح في نفس الوقت سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين فعاليتها، وأخيرا طلب أن تدخل المعونة الإنسانية في إطار التنمية بغية كسر حلقة التبعية ومنع معاودتها.

إن كندا تشعر بارتياح كامل إزاء هذه الاستنتاجات وترى أن القرار يجب أن يسترشد بها عن كثب وأن يبنى على ذلك الأساس.

(تكلمت بالانكليزية)

وتقع في قلب إدارة حالات الطوارئ الإنسانية الحاجة الحتمية إلى التنسيق وإلى القيادة الواضحة من جانب منسق حالات الطوارئ لدى اضطلاعه بهذه المهمة. إن ثقافة التعاون تلك التي دافعنا عن قضيتها وقت إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأمام الهيئات الإدارية للوكالات، تبدأ الآن الدخول ببطء في التقاليد المؤسسية للمنظومة. ويمكن للادارة أن تحقق قيمة مضافة حقيقية للمنظومة بتوفير القيادة والزخم، وبتهيئة إطار فعال للتنفيذ الذي يؤدي إلى الانعاش والتنمية. ونعتقد أن هذه الوظائف تترجم على نحو ملموس على الصعيد الوظيفي باستخدام الآليات المتاحة.

وينبغي في المقام الأول توجيه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي يجب أن تجسد ثقافة التعاون تلك، نحو العمل وجعلها مسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بالقضايا التي تواجهها. وتقع وراء كل عمل إنساني يدعى أن له رؤية ومنظور قضايا المشردين وإزالة الألغام وتسريح العناصر المسلحة وتوفير الأمن للموظفين واتقاء الكوارث والانعاش. ونتوقع في هذا الصدد أن تكون اللجنة، بقيادة السيد إلياسون وبحفزه، نشطة ومبدعة على هذه الجبهات.

وكما قلنا مرارا وتكرارا من قبل يجب أن تستند النداءات الموحدة عن كثب إلى الاحتياجات المحددة في هذا الميدان. ويجب أن تحدد ولاياتها بوضوح في إطار عالمي وواقعي. ويجب أن تقتصر على حالات الطوارئ المعقدة، وأن تأخذ في الاعتبار في النهاية الاحتياجات المقبلة للإنعاش والتنمية. ونعتقد أن هذه النداءات قد أثبتت بالفعل جدواها للحكومات المانحة وللبلدان المتلقية وكلتاهما تستفيد من النهج العالمي والمتكامل حقا.

وفيما يتعلق بالصندوق الدائر المركزي للطوارئ، يسرنا أن نرى أنه يجري استخدامه على نحو متزايد. واستخدم حتى الآن أكثر من ٥٠ مليونا من الدولارات، وذلك دليل واضح على جدواه. ومازلنا نأمل في أن وضع قواعد واضحة ومبسطة سيزيد من تسهيل استخدامه. وتدرك كندا تماما حقيقة أنه كلما زاد تعود الوكالات على الاستعانة بالصندوق سيزداد الطلب عليه كما أشار التقرير. وسيترجم توسيع نطاق الصندوق بحيث يشمل المنظمة الدولية للهجرة إلى طلبات إضافية عليه. إن الصندوق الدائر بحكم تعريفه يقتضي رد الأموال التي يصرفها. ويكمن حل مشكلة الاستخدام المتزايد في خفض متوسط مدة الأشهر السبعة اللازمة لرد الأموال التي يصرفها الصندوق. ومسؤولية بلوغ هذه الغاية تتقاسمها بوضوح كل الأطراف الفاعلة. ويجب أن تتسلح إدارة الشؤون الإنسانية باليقظة الكاملة الضرورية؛ وأن توفي الوكالات بسرعة بالتزامها برد الأموال المنصرفة من الصندوق، وأن يستجيب المانحون بسرعة للنداءات الموجهة. إن كندا على استعداد لتحمل نصيبها من المسؤولية، وهي تدعو الدول الأخرى المساهمة في الصندوق إلى التعاون، تمشيا مع الأهداف التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق.

(واصلت الكلمة بالفرنسية)

وإذا فهمت كل الأطراف المعنية، بدءا بالوكالات المشتركة في عملية توصيل المساعدة الإنسانية الاعتبارات السابقة فهما حقيقيا وقبلتها فستكون الظروف الأساسية قد استوفيت لعمل الأمم المتحدة الفعال والمنسق في ميدان المساعدة الإنسانية. ولا تزال بعض المشاكل المضمونية التي يجب أن تحل. فمشكلة الميزانية لا تزال تثير القلق. ويجب علينا أن نوضح إن من الضروري الموافقة على وسيلة سليمة لتمكين الإدارة من أن ترقى إلى مستوى المسؤوليات المسندة إليها.

وقد تشجعنا بعلامات الاعتراف الواضحة من جانب الأمين العام نفسه بطبيعة الأولوية الكبيرة لهذا الموضوع. وفور انتهاء المناقشة في اللجنة الخامسة سيكون للادارة أن تستخلص الدروس، وأن تفرض على نفسها جميع القيود الضرورية حتى تتمكن من تناول حقائق الوقت الراهن.

إننا نشعر على المستوى المباشر إننا مدعوون للاستجابة لمشكلة الحاجة إلى توفير القدرة على الرد السريع في المرحلة الأولى لأي حالة طارئة لا ينكر أحد أنها في وقت حرج. إننا نعتقد أن المشكلة يقر بها عالميا وبصفة خاصة في الحالات التي تكون فيها القدرة على التدخل في الميدان غير كافية أو قاصرة.

وترى كندا أنه مما هو أفضل ومرغوب فيه أن تسوي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هذه المسألة فهذا هو دورها، وهذه هي مهمتها والتزامها. بيد أنه يبدو أن وضع موعد نهائي دقيق للانتهاء من هذا العمل ضروري. ويبدو أن الاستعراض الشامل الذي سيقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٤ يشكل نقطة طبيعية يمكن فيها إصدار حكم نهائي. وينبغي في تلك النقطة أن نصل إلى حلول أكثر شدة إذا كانت النتائج غير مقبولة.

في الختام ترحب كندا بروح الحوار البارزة التي سادت بيننا بشأن هذه المساعدة الإنسانية الأساسية الهامة. ونعتقد أن هذا يبشر بالخير بالنسبة إلى المناقشات القادمة التي لا تقل أهمية بشأن قضايا أخرى تتصل بما يرقى إلى إعادة تحديد المهمة المركزية لمنظومة الأمم المتحدة والحاجة الدائمة إلى نظام مفهوم للتنسيق الوثيق.

السيدة مارشال (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٢ في المجموعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة وهي انتيغوا وبربودا وبليز، وجمهورية ترينيداد وتوباغو، وجامايكا وكومنولث جزر البهاما وكمنولث دومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا وغرينادا وجمهورية غيانا وبلدي بربادوس بشأن البند ٤٤ من جدول الأعمال "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

إن بلدان المجموعة الكاريبية أحاطت علما باهتمام كبير بتقرير الأمين العام (A/48/536) وبالتقييم المفصل والصريح الذي قدمه التقرير للتقدم المحرز في الاضطلاع بولايات القرارين ١٨٢/٤٦ و ١٦٨/٤٧. ونحن نشيد بإدارة الشؤون الإنسانية بقيادة السيد إلياسون وكيل الأمين العام، لجهودها المتواصلة الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق على مستوى المنظومة في المساعدة الإنسانية استجابة للعدد المتزايد من الكوارث وحالات الطوارئ المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي.

إننا نعرف الظروف الصعبة والخطيرة عادة التي تعمل في ظلها إدارة الشؤون الإنسانية وشركاؤها التنفيذيون والمسؤوليات المتزايدة التي يواجهونها. لذلك من الضروري، في رأينا، أن تزود الإدارة بالموظفين والأموال بطريقة تتناسب مع الدور الحيوي الذي طلب منها الاضطلاع به نيابة عن المجتمع الدولي.

وتلاحظ الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية بصفة خاصة تطور وأداء الآليات التي أنشئت بموجب القرار ١٨٢/٤٦. وفيما يتعلق بالصندوق الدائر المركزي للطوارئ نؤيد النداءات التي وجهها الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء استعراض مبكر للأنظمة المالية للصندوق بما يسمح بمرونة أكبر في استخدامه وبالقيام على نحو أسرع بدفع الأموال في المراحل المتقدمة لحالات الطوارئ وبالنظر في زيادة حجمه وتوسيع نطاقه ليشمل منظمات دولية أخرى.

ونوافق أيضا على أن هناك حاجة إلى تعزيز عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات وأنه ينبغي أن تشكل تلك النداءات مكونا رئيسيا لاستراتيجية شاملة تفي بالاحتياجات الإنسانية الفورية وتتسق مع إعادة التأهيل والتنمية على المدى الطويل وتعالج الأسباب الجذرية.

وتؤيد حكومات المجموعة الكاريبية أيضا استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأنه ينبغي أن تكون اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ذات توجه عملي في الاضطلاع بولايتها باعتبارها الآلية الرئيسية لتنسيق مسائل السياسة المتصلة بالمساعدة الإنسانية فيما بين الوكالات ولصياغة استجابة الأمم المتحدة المتماسكة الحسنة التوقيت لحالات الطوارئ الكبرى والمعقدة.

ويشجعنا أن اللجنة الدائمة تؤكد على عنصر الاستمرارية في إعادة التأهيل والتنمية ونحن نتطلع إلى تلقي توصيات عملية من قوة العمل التي أنشأتها اللجنة لدراسة هذا الموضوع الهام، من بين المنظمات الإنمائية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

إن بلدان المجموعة الكاريبية تعرف من خبرتها الذاتية الحاجة الحيوية الى وضع سياسات للمساعدة الإنسانية تتضمن تدابير شاملة تكفل الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى إعادة التأهيل والتنمية. وفي هذا السياق نؤيد تأييدا كاملا المبادئ التوجيهية الواردة بالتفصيل في الفقرة ١٣٣ من التقرير.

إن تقرير الأمين العام يسترعي الانتباه إلى الزيادة المثيرة في عدد ونطاق حالات الطوارئ المعقدة وأشار إلى أن الحرب والصراع المدني هما اللذان يوجدان الحاجة في حالات متكررة إلى المساعدة الإنسانية. إن تنوع هذه الأزمات وحجمها الضخم لا يزالان يلقيان عبئا على قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة ويشكلان تحديا مستمرا لآليات المنظمة المعنية بصنع السلم وتقديم المساعدة الإنسانية. إنهما لا يزالان يشكلان مصدر قلق عميق في منطقتنا.

وبالنسبة للديمقراطيات السلمية في المجموعة الكاريبية إن الرمز المباشر والأكثر إلحاحا للمعاناة الإنسانية يتمثل في الحالة المأساوية لشعب هايتي الذي لا يزال حكامه غير الشرعيين يتحدون إرادة المجتمع الدولي. إن بعض الدول الأعضاء في مجموعتنا، الدول التي تجاور هذا البلد التعيس جوارا مباشرا، تعاني على نحو مباشر من النزوح الجماعي الذي يتسم باليأس والذي سببته الحالة. إننا نلاحظ بأسف أن الاستجابة حتى اليوم للنداء الموحد لهايتي لا تغطي إلا ٦,٣ في المائة من الاحتياجات المحددة.

لقد شهدنا في العامين الماضيين أيضا زيادة كبيرة في آثار الكوارث الطبيعية، ووفقا لتقديرات إدارة الشؤون الإنسانية يقدر الضرر الذي أحدثته هذه الكوارث بـ ٤٤ بليون دولار في عام ١٩٩١ و ٦٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وكما يبين الأمين العام أن الجفاف والفيضانات والزلازل والأعاصير تدمر المجتمعات والمستوطنات كما تفعل الحروب والمواجهة المدنية. وهي أيضا تستحق استجابة سريعة وشاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة.

إننا في المنطقة الكاريبية نعلم تماما بالقوى المدمرة للطبيعة. وفي دراسة أجراها مؤخرا مكتب منسق الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة، وضعت ٦

دول من الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية في مرتبة البلدان الـ ٢٥ الأكثر تعرضا للكوارث و ١٣ دولة منها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن هذه الكوارث الطبيعية التي تتخذ في الأصل صورة أعاصير ولكنها تتضمن بصورة متزايدة اندفاع العواصف والفيضانات تحدث باطراد متزايد وبكثافة شديدة في منطقتنا وتؤثر تأثيرا مدمرا وطويل الأجل على اقتصاداتنا.

ويمكن أن تؤدي كارثة طبيعية واحدة إلى انخفاض في الناتج القومي الإجمالي يزيد على ٣٠ في المائة في سنة واحدة وتؤثر تأثيرا غير متناسب على جهود إعادة التأهيل.

ومؤخرا نشأت ظاهرة أضافت عبئا على بلادنا وهي الزيادة الضخمة في أقساط التأمين على الممتلكات وانسحاب شركات تأمين دولية كبيرة تعمل في مجال إعادة التأمين من الجزر التي تقع في منطقتنا دون الإقليمية والتي تصنف الآن بأنها كيانات الأكثر تعرضا للأخطار. إن النتائج الاقتصادية خطيرة لدرجة أن الأمر بحث في مؤتمر رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية، الذي أنشأ فريقا عاملا لدى أعضائه فروع المعرفة المختلفة لإجراء استعراض سريع للحالة.

وقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفصل ١٧ زاي من جدول أعمال القرن ٢١ بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك جزر المنطقة الكاريبية أكثر قابلية للتأثر بالكوارث الطبيعية. ونتيجة لذلك من المحتمل أن تكون مسألة الكوارث الطبيعية والبيئية أحد مجالات الأولوية في برنامج عمل نهائي يجري إعداده الآن ليبحث في المؤتمر العالمي الأول بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في بربادوس في نيسان/ابريل من العام القادم.

وفي هذا الصدد، يوصي باتخاذ إجراءات محددة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمساعدة الجزر الصغيرة المعرضة للكوارث في الاستعداد، والتخفيف من أثار الكوارث والاستجابة والانتعاش. ومن المتوقع أن يضطلع مكتب منسق الإغاثة الطارئة التابع للأمم المتحدة بدور هام دعما للبرنامج بعد إقراره.

ومن بين الأهداف الهامة للبرنامج على المستوى الدولي مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء آليات مؤسسية وطنية وإقليمية ووضع سياسات للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث وادماج اعتبارات الكوارث الطبيعية في التخطيط للتنمية بما في ذلك إمكانية الوصول إلى موارد للتخفيف من آثار الكوارث والاستعداد لمواجهتها والاستجابة لها والانتعاش بعد وقوعها.

ومشروع البرنامج يوصي أيضا بأن يقوم العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية بالإعتراف على نحو خاص بالدول النامية الجزرية الصغيرة حتى تراعى خصائصها الفريدة من نوعها في برامج إدارة الكوارث الطبيعية والحد منها.

وثمة إجراءات أخرى تنظر دول المجموعة الكاريبية في إتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي، في إطار مشروع برنامج العمل، تتضمن إنشاء أو توطيد الوكالات المتكاملة لإدارة الكوارث؛ ودعم نظم الإنذار المبكر؛ وإمكانية الوصول إلى وصلات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتطبيق مدونات لقواعد السلوك في مجال التشييد، وتحديد الأخطار وتحليل الأخطار المحتملة؛ وتشجيع الوعي والاستعداد على مستوى المجموعة؛ وإنشاء صناديق وطنية لحالات الطوارئ الخاصة بالكوارث، وتنمية الموارد البشرية في مجال الاستعداد لمواجهة الكوارث والتخفيف من حدتها والاستجابة لها؛ وتشاطر الدول النامية الجزرية الصغيرة الخبرة الفنية والتجارب.

ولدى دول المجموعة الكاريبية إعتقاد راسخ الجذور بأن تعرضنا الواضح للكوارث الطبيعية يستلزم النهوض المنتظم بمستوى قدرتنا على إدارة الكوارث على الصعيدين دون الإقليمي والوطني من كل جانب. وبغية تحقيق هذا الهدف، تعاونا تعاونا وثيقا مع إدارة الشؤون الإنسانية والإدارة السلف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، وبخاصة من خلال مشروع إتحاد الكاريبي لإتقاء الكوارث الذي تم الآن إستكماله. ومع ذلك، مازالت هناك حاجة ملحة ومستمرة إلى دعم القدرات المؤسسية الإقليمية والوطنية حتى تستجيب إستجابة وافية في أوقات الأزمات، وفي هذا الصدد، في الوقت الذي نقدر فيه الدعم المستمر لإدارة الشؤون الإنسانية لجهودنا الإقليمية نعتقد أن هذه الجهود ستتوطد من خلال وجود معزز للإدارة في منطقة البحر الكاريبي.

ووكالة الكاريبي للإستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالكوارث أنشأتها المجموعة الكاريبية في

١٩٩١، وهي مثال ملموس على عزم المنطقة دون الإقليمية على تطوير قدرة محلية لإدارة الكوارث والإستجابة لها. وفي نفس الوقت، نتطلع إلى الحصول على الدعم الدولي في مجالات مثل مجال البحث والإنقاذ حيث لا تزال قدراتنا غير كافية. ويسرنا أن الوكالة قد حددت أربعة مجالات للتركيز عليها في برنامج العمل ١٩٩٣ - ١٩٩٦، الذي نأمل أن يحصل على دعم كبير من الوكالات الأخرى. وهي تتضمن توطيد الآلية الإقليمية للإستجابة للكوارث، ودعم القدرات من الموارد البشرية والترتيبات المؤسسية المحلية لإدارة الكوارث، وإستكمال الهياكل الأساسية للإعلام والإتصالات، وإجراء تقييم للأخطار المحتملة، وتحديد النواقص في تطوير إستراتيجيات لإتقاء الكوارث والتخفيف من حدة آثارها.

وتود الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية أن تقر بإسهامات عدد من الوكالات التنفيذية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المانحين على المستوى الثنائي، في إقامة هيكل أساسي لإدارة الكوارث في منطقتنا دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الصحية للدول الأمريكية، والموئل، والمنظمة العالمية للأرصدة الجوية، ومنظمة الدول الأمريكية، وكذلك الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والشعبة البريطانية للتنمية، ومكتب الولايات المتحدة للمساعدة في الكوارث بالخارج، وإدارة التنمية عبر البحار، والمتطوعين في مجال المساعدة التقنية، تسهم إسهاما مفيدا في مجالات التدريب على إدارة الكوارث والإستعداد لمواجهتها والإستجابة لها. ونحن نتطلع إلى توسيع نطاق الدعم ليشمل أنشطة إتقاء الكوارث والتخفيف من حدة آثارها.

ومنطقة المجموعة الكاريبية تنظر حاليا في إقامة برنامج شامل لإدارة حالات الطوارئ الخاصة بالكوارث الذي سيسعى إلى توسيع نطاقه ليشمل إلى جانب المجالين التقليديين، مجالي الإستعداد والإستجابة، كل جوانب إدارة الكوارث والربط بينها وبين التنمية المستدامة. ونود التوفيق بين هياكل المساعدة الإنسانية القائمة ونهج يحدد لكل كارثة رئيسية مرفقا يخصص نسبة من هذه المساعدة للتصدي لمصدر خسارة محتملة. ونرى أنه لن يمكن توجيه المصالح المختلفة صوب إتجاه مرغوب فيه مشترك دون هذه الإلتزامات الإرشادية الكبيرة.

وفيما يتعلق باستعراض العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية المقرر إجراؤه العام القادم، نحث على توخي الحرص لكفالة ألا تقضي التكنولوجيات التي يروج لها في هذا السياق على الآليات التقليدية المرنة لمواجهة الكوارث الموجودة في العديد من البلدان النامية. ويجب أن تتركز جهودنا على المزج بين الحكم.

وللمنطقة الكاريبية خبرة في النهوض بالبرامج المؤسسية للكوارث ترجع إلى أكثر من عقد. ونحن نعتقد أن من الجائز أن تكون تجاربنا ذات أهمية وقيمة للبلدان الأخرى في العالم النامي وأن يمكننا بالمثل أن نتعلم دروسا قيمة من تجارب الآخرين. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع إدارة الشؤون الإنسانية على تسهيل وضع برامج تشجع تشاطر البلدان المعرضة للكوارث في مختلف أرجاء العالم للخبرات والتجارب.

السيد باتلر (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من الحقائق المحزنة أن الحاجة العالمية إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ حاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

فخلال ١٩٩٣، بلغ عدد الأشخاص المتضررين من حالات طوارئ جديدة أو مستمرة أكثر من ٥٨,٦ مليون نفس، ويتضمن هذا الرقم ١٨ مليون شخص تعرضوا لتهديد الموت جوعا في الجنوب الأفريقي خلال ١٩٩٢ ومستهل ١٩٩٣.

وأسباب حالات الطوارئ معقدة في أحيان كثيرة ولكن علينا أن نتوخى الوضوح بشأن حقيقة أساسية - إن الحرب والصراع المدني يؤديان إلى زيادة الطلبات على المساعدة الإنسانية، وهي طلبات يسلم الأمين العام في تقريره بأنها تسبب:

> "تحديات جديدة وأخطارا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ دورها الإنساني في حالات الصراع". (A/48/536، الفقرة ٣)

وحقيقة أن ٥٨,٦ مليون شخص تضرروا من حالات الطوارئ خلال ١٩٩٣ توضح الضخامة التامة للمهمة التي نواجهها. وثمة عدد مذهل من الناس تضررت حياتهم بسبب انهيار الدول، وزيادة الصراعات الإثنية والإقليمية منذ إنتهاء حقبة الحرب الباردة، وبسبب تهديد المجاعة الواسعة النطاق.

وخلال العامين التاليين لاتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ واجهت قدرتنا على التصدي السريع والفعال لحالات

الطوارئ الكبيرة والمعقدة ضغوطا شديدة. وكان على العالم أن يتصدى لما لا يقل عن ٢٦ حالة طوارئ كبيرة بالإضافة إلى ١٠٨ حالات كوارث طبيعية. وكما ورد الذكر بالفعل، أن حالات الطوارئ معقدة في أحيان كثيرة مما يترتب عليه في كثير من الأحيان أن يكون من الصعب تحديد العناصر الأساسية للحل. ولكن إذا كان شيء ما صحيحا تجب محاولته حتى ولو كانت صعبة. ومن الصحيح أن تواجه الأمم المتحدة تحدي حالات الطوارئ الإنسانية في يومنا هذا وأن تفعل ذلك بكل ما يتأتى لها من قدرة فكرية وروح معنوية ودافع - كل ما يمكن حشده.

وقد لا نتمكن من إزالة المعاناة أو الحد على وجه السرعة منها، ولكن إذا أمكننا الحد منها خطوة خطوة فسنكون قد ساعدنا وسنكون قد فعلنا أقل ما ينبغي فعله.

وكانت هناك بعض النجاحات. ومنع حدوث مجاعة هائلة في ١٠ دول في الجنوب الأفريقي خلال ١٩٩٢ ومستهل ١٩٩٣ بعد إنجازا عظيما أدى إلى إنقاذ حياة ١٨ مليون شخص تقريبا. ويرجع الفضل في هذا العمل الجدير بالثناء إلى السرعة والمهارة والعمل الصعب لإدارة الشؤون الإنسانية والوكالة التنفيذية الرئيسية - برنامج الغذاء العالمي - والمنظمات غير الحكومية. وأوضحت أن إذا ما توفرت الإدارة السياسية لإعطاء الأولوية للنزعة الإنسانية يمكن تحقيق الكثير. ولكن العكس صحيح: فإذا لم تكن هناك إرادة سياسية تصبح مهمة الإغاثة الإنسانية مهمة بالغة الصعوبة.

وتقرير الأمين العام، وبخاصة استنتاجاته وتوصياته، يشير إلى جسامة تحدي المساعدة الإنسانية وتعقدها. وقد بينت الاستنتاجات التي خلص إليها القطاع رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام. إن المجتمع الدولي عقد العزم على مواجهة هذا التحدي وعلى تعزيز آليات التنسيق ذات الصلة.

وإذا كان لنا أن نعالج حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة التي نواجهها اليوم والتي نعلم أننا سنواجهها في المستقبل، فإننا نحتاج إلى تقنيات جديدة ونظم جديدة وأدوات جديدة. ونحتاج، بصفة خاصة، إلى العمل معا لإيجاد طرق أكثر فعالية لتعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ. والتحدي الأول الذي نواجهه يتمثل في مشكلتين أساسيتين للغاية هما الحاجة إلى الترتيب الصحيح لأولوياتنا بحيث نضع الهدف الإنساني أولا، والحاجة إلى القدرة على إنشاء نظام قادر على مواجهة الأزمات الإنسانية التي تماثل أبعادها وتعقيداتها ما نواجهه اليوم.

وفي الصومال أدركنا - وربما كنا متأخرين في ذلك تأخرا يفوق الحد - الحاجة الماسة الى ضمان وصول الإمدادات الغذائية الكافية إلى السكان المدنيين وسط أسوأ أنواع الإنهيارات المدنية. ومع ذلك، بادراكنا للحاجة إلى استخدام القوة لتعزيز هذا الهدف الإنساني، بدأنا نفقد إتجاهنا. وأصبحت أهدافنا غير واضحة، بحيث بدأنا نشكك بجدية في دور الأمم المتحدة. فكاد الهدف الإنساني أن يتقوض، ويتقوض معه أعز أصول الأمم المتحدة، ألا وهو مصداقيتها.

يعترف الجميع بالدعم الحاسم الذي أتيح نتيجة للتدخل العسكري في إنقاذ سكان الصومال من كارثة. ولا يمكن في العصر الحاضر أن نفكر في استجابة فعالة لحالات الطوارئ الإنسانية هذه التي تنتج عن الفوضى السياسية والمدنية دون الاعتراف بالدور الأساسي السري للدبلوماسية، بل ولاستخدام القوة. وهناك علاقة دينامية مبتادلة بين الجوانب الإنسانية والسياسية والعسكرية لأية حالة معقدة من حالات الطوارئ. ولكننا في حاجة إلى التعلم من تجربتنا في الصومال لكي نضمن أن المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القرار ١٨٢/٤٦، وهي مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، تجري المحافظة عليها دائما. ويجب أن يظل الهدف الإنساني الهدف الأسمى.

ثانيا، نحن في حاجة إلى إيجاد طريقة أنجع بكثير مما لدينا حاليا للوفاء بأهدافنا الإنسانية في حالات الطوارئ الكبيرة والمعقدة، ونحتاج إلى الاضطلاع بذلك بشعور قوي بالإلحاح. وقدرتنا على الاستجابة السريعة الفعالة لها آثار ضخمة على الحياة الإنسانية، لا في الأجل القصير فحسب بل للمنع الحقيقي للصراع وللتخفيف السريع للتوترات. وهناك حاجة إلى إدراك أن المشاكل الإنسانية التي تبقى دون حل تؤثر على الاستقرار السياسي ومن الممكن أن تظهر في مراحل تالية في صورة مشاكل إنسانية أسوأ بكثير. وللدبلوماسية الوقائية دور رئيسي في الشؤون الإنسانية. وقد حان الوقت أيضا لأن ندرك أن المسؤولية عن الاستجابات الإنسانية الفعالة تتطلب شراكة رباعية بين الأمم المتحدة، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، وأهم من الجميع البلد المتلقي. وما لم يتعاون كل طرف من هذه الأطراف تعاونا فعالا، قلت إلى

حد كبير توقعات الإستجابة الفعالة.

إن السناتور غارث إيفانز، وزير خارجية استراليا، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الذي عرض فيه دراسته "التعاون من أجل السلام"، اقترح نهجا جديدا لمواجهة تحدي المساعدة الإنسانية. ذكر السناتور إيفانز أنه على الرغم من الجهود المبذولة مؤخرا لتعزيز تنسيق الغوث الإنساني، توجد أوجه نقص معترف بها على نطاق واسع في النظام الدولي للأمم المتحدة في الوقت الحالي، وتكمن أسباب هيكلية في لب هذه المشاكل. ففي المقام الأول، نبع نظام الأمم المتحدة للإغاثة فيما بعد الحرب العالمية الثانية من هيكل أنشئ لأغراض مختلفة. فبصرف النظر عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اكتسبت جميع الوكالات الرئيسية التي تشارك الآن في حالات الطوارئ دورها بصفته وظيفة ثانوية إلى جانب دورها الرئيسي الذي يعتبر تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الطفرة الكبيرة في أعمال الإغاثة الإنسانية التي اضطلعت بها الوكالات في الثمانينات، فإنه لم يجر أي تغيير جذري في تنظيمها.

ومن غير الواضح ما إذا كانت إدارة الشؤون الإنسانية التي أنشئت مؤخرا أو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي التي ستتمكن من حل مشاكل التنسيق التي تنبثق عن هذا الهيكل المتعدد الوكالات والمتعدد الوظائف. ولما كانت المشكلة أصلا مشكلة هيكلية إلى حد كبير، فيبدو أنها تتطلب حلا هيكليا. وقد اقترح عدد من النماذج. ولكننا نفضل إنشاء وكالة واحدة للأمم المتحدة للإستجابة للكوارث تحت رعاية الأمين العام، برئاسة نائب جديد للأمين العام للشؤون الإنسانية. ومن شأن هذه الوكالة أن تكون هيئة تنفيذية تتولى أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل الأساسية ذات الصلة التي تقوم بها الأطراف الكبرى الحالية، وهي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وبالنسبة للمهارات المتطلبة من وكالات أخرى، فإنه من الممكن توفيرها بموجب عقود أو على أساس دفع أجر عن كل خدمة. ويمكن أيضا شراء المهارات الضرورية من أماكن أخرى كالمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية. كل هذا من شأنه أن يعنى أن يترك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولبرنامج الأغذية العالمي مواصلة أعمالهما الإنمائية، وأن يهتم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأعماله الحمائية. وفي الوقت الذي يتضمن فيه هذا النموذج تغييرا رئيسيا - ومثل هذا التغير في منظومة الأمم المتحدة يثير بطبيعة الحال الجدل إلى حد ما دائما - فإننا نعتقد أنه ينبغي، ويجب، أن يدرس دراسة جدية.

وقد اقترح أيضا السناتور إيفانز في "التعاون من أجل السلام" الارتقاء بتنسيق الشؤون الإنسانية داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى مستوى نائب الأمين العام. والشخص الذي يعين في هذا المستوى سيتمكن من زيادة قدرة الأمم المتحدة إلى أقصى حد على توجيه الإستجابات الإنسانية وترشيدها وتنسيقها، وبذلك يتجنب التنافس الذي يكون أحيانا كثيرة عقيما والذي يحدث داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها حول مسائل التنسيق. ومن شأن ذلك أن يبين أيضا الأهمية الكبرى للتنسيق في هذا المجال من أنشطة الأمم المتحدة.

إن هدفنا تحقيق استجابة أفضل بكثير لحالات الطوارئ مما عليه الحال الآن، ونحن على استعداد لدراسة كل الخيارات الممكنة التي قد تؤدي إلى تلك النتيجة التي نحتاج إليها. ولكن في هذه الغضون لن يتوقف الوقت. ولا يمكننا أن نترك الترتيبات القائمة كما هي. ويجب أن نكون على استعداد للمشاركة بنشاط في البحث عن تحسينات تدخل على الوضع الراهن، حتى وإن إعتقدنا أن هذا هو ثاني أفضل نهج.

من هذا المنطلق، أود أن أدلي بملاحظات موجزة حول بضعة مقترحات محددة اشار إليها الأمين العام في تقريره. أولا، نوافق على توسيع نطاق الصندوق المركزي الدائر للطوارئ ليشمل المنظمة الدولية للهجرة.

ثانيا، نعتقد أن دراسة سبل الإسراع بالتعويض عن الصندوق الدائر المركزي للطوارئ أفضل من السعي الى أن يزاد حجمه زيادة كبيرة. إن الطبيعة الدائرة للصندوق ينبغي أن تمكنه من توسيع الدائرة لو أمكن تحسين سرعة التعويض أثره القليلة.

ثالثا، مازلنا على غير اقتناع، حسب الأدلة المقدمة حتى الآن، بأن الجوانب عن تحسين التنسيق يكمن في تخصيص تمويل إضافي لإدارة الشؤون الانسانية بغية تعزيز التنسيق الأولي في حالات الطوارئ المعقدة. ومع ذلك، لا نزال مهتمين برؤية اقتراح كامل ومفصل حيال ما يستلزمه ذلك. ولكن لعدم وجود مشروع اقتراح، فإن رأينا المفضل في الوقت الراهن هو أن هذا المقدار من التنسيق على الصعيد

الميداني يعرض فعالية الدائرة للخطر في حالات الطوارئ الكبيرة والمعقدة، الأمر الذي لا تحبذه حكومتي.

إننا نشيد بتفاني وكيل الأمين العام الياسون، وبموظفيه على عملهم الممتاز وكذلك بوكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة في الاستجابة لتحدي المساعدة الانسانية. وإننا ندرك التحسينات التي أجريت في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل. ونعتقد أن ادارة الشؤون الانسانية تقوم بعمل هام، وعلى نحو جيد قدر استطاعتها، كما نعتقد اعتقادا راسخا إن الدائرة ينبغي أن تجهز بصورة صحيحة لأن تتولى شؤونها على نحو أفضل بين نيويورك وجنيف. ولكننا نعتقد أن بنية الترتيبات الراهنة ستبدو بوضوح بمرور الوقت غير كافية. لذلك، نرى أنه يتعين إنشاء ترتيبات جديدة بالكامل.

كذلك، نهنئ السيدة أوغاتا على إعادة انتخابها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونحن نؤيد بشدة النهج الشامل الذي يتبعه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حيال الأزمتين في يوغوسلافيا السابقة وكمبوديا. ولكن، كما قلنا بالفعل، لا توجد بعد وكالة بمفردها قادرة على الاستجابة بنفسها لمجمل الكوارث العالمية، والأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين التي نتعلق بأعداد هائلة من المشردين.

إن العالم يطالب باستجابة تكون أشد فعالية وتأتي في الوقت المناسب للمآسي الطبيعية والتي من صنع الانسان التي تنزل بأعداد كبيرة من شعوبنا. ويجب علينا أن نغلق الفجوة ونزيل تشابك المهمات التي تؤدي الى الازدواجية في بعض الاستجابات والفشل في استجابات أخرى. والمطلوب هو توفير خطوط مركزة وأوضح للصلاحيات أننا ما زلنا ملتزمين بالعمل مع الآخرين، باعتبار ذلك تدبيرا مؤقتا، بغية محاولة تحسين الترتيبات القائمة. ولكننا نعتقد أن الجواب الفعال سيفوتنا إدراكه الى أن نسلك المسار الأساسي ونزيل عدم الملاءمة بين الظروف الراهنة والهياكل الماضية.

ويلزمنا في المقام الأول أن نظهر باقتناع متجدد أن الهدف الإنساني تبلغ أهميته الأساسية حدا لن نقبل عنده بالحل الوسط بشأنه.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدى إعدادنا للنظر في البند ٤٤ من جدول الأعمال، قدم مؤخرا وكيل الأمين العام الياسون لممثلي الدول الأعضاء موجزا عن الأنشطة التي قامت بها ادارة الشؤون الانسانية خلال العامين الماضيين. وتوصل الى استنتاج - وأنا أتفق معه - مفاده أن القرار ١٨٢/٤٦ كان فعالا الى حد معقول وأن المجتمع الدولي استفاد منه بوضوح. فعلى سبيل المثال، وكما ذكر الأمين العام بطرس بطرس غالي، أصبح معظم الصومال الآن آمنا، فيما عدا الجزء الجنوبي من مقديشو، وأصبح شعبها يقتات جيدا عن طريق أنشطة الإغاثة الانسانية. كذلك، من الأمثلة على نجاح الجهود الانسانية للأمم المتحدة الاستجابة المبكرة للجفاف في الجنوب الافريقي والعملية في موزامبيق.

والمؤسف أن وسائط الاتصال عامة لا تركز على قصص النجاح هذه، لذلك فهي عرضة للنسيان بسرعة. وفي حين أن الأمم المتحدة كانت تعاني في ما مضى مما كان يدعى بأزمة لا مبالاة من جانب العامة، فهي الآن، بانتهاء الحرب الباردة، تواجه أزمة التوقعات المفرطة، وأصبحت نتيجة لذلك أكثر عرضة للانتقاد. ومع ذلك، اعتقد تماما أن ادارة الشؤون الانسانية أرست أساسا صلبا في منظومة الأمم المتحدة بغية التصدي للتحديات المقبلة.

وبالقرار ١٨٢/٤٦، أوكل الى ادارة الشؤون الانسانية المهمة الصعبة المتمثلة في تعزيز التنسيق بين جميع أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية. إن الافتقار الى التنظيم الفعال والموارد الكافية يجعل من هذه المهمة مهمة صعبة بصورة خاصة. ويسر حكومتي أن تلاحظ إذن أن الميزانية المقترحة للسنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تعطي الأولوية لميدان الأنشطة الانسانية، الى جانب عمليات حفظ السلم وحقوق الانسان. وحكومتي تؤكد مجددا عزمها على التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى المهتمة بغية تحقيق خطة الميزانية هذه.

وبهذه المناسبة، أود أن أعلن أن حكومة اليابان قررت، الى جانب حكومة الولايات المتحدة، أن تشجع الجهود الرامية الى تعزيز قدرة الدائرة في مجال شبكة الاتصالات التي يحتاج اليها بصورة عاجلة جدا.

وفي جلسات التنسيق التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيف الماضي، أبرز وفد بلدي حاجة ادارة الشؤون الانسانية الى القيام بدور المحفزة أو الميسرة بين الوكالات العاملة، وبذلك تولد قيمة اضافية للأنشطة الانسانية للأمم المتحدة الجارية حاليا.

ولقد حددت خمسة مجالات يمكن للادارة أن تأخذ بها في عملية تنسيق المساعدة الانسانية والمجالات الخمسة هي، أولا، تحديد واضح لما يشكل حالة الطوارئ المعقدة، وإعادة تحديد دور الادارة في كفالة استجابة عاجلة وفعالة لحالات الطوارئ المعقدة؛ وثانيا، سلوك الدبلوماسية الانسانية؛ وثالثا، عمل التأييد الانساني في العمليات المشتركة للأمم المتحدة والمعنية بحفظ السلم وصنع السلم والمساعدة الانسانية؛ ورابعا، إطلاق النداءات الموحدة؛ وخامسا، تنسيق الجهود الانسانية التي تشمل خطا متصلا من الإغاثة الى إعادة التأهيل والتنمية. ومن السار أن نعلم من تقرير الأمين العام (A/48/536) أن الادارة تبذل جهودا واسعة النطاق من أجل هذا الغرض وإنها حققت بالفعل تقدما في مجالات مختلفة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلق على عدد من المسائل التي تشكل تحديات جديدة أمام إيصال المساعدة الانسانية.

وثمة مهمة أنيطت بادارة الشؤون الانسانية لم يتوخها القرار ١٨٢/٤٦ هي تنسيق أنشطتها مع أنشطة ادارة عمليات حفظ السلم وادارة الشؤون السياسية في الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة. وتحيط حكومتي علما مع الارتياح بأن ادارة الشؤون الانسانية تعمل بصفتها الناطقة الانسانية باسم المنظمات التنفيذية الأخرى، تمشيا مع مبادئ الانسانية والحياد والنزاهة على النحو المحدد في القرار. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن تجربة قيمة اكتسبت فيما يتصل بالعلاقات بين الجانبين الانساني والعسكري في العمليات الميدانية، وأنه ستدخل تحسيتات إضافية لضمان التنسيق والتقسيم الفعال للعمل.

وفضلا عن ذلك، اتفق مع الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام بأنه:

> "من الممكن أن يؤدي تقديم المساعدة الغوثية الأساسية الى المساعدة في إزالة التوتر السياسي، بما يسهم في تشجيع التوصل الى حل سلمي لأي نزاع". (A/48/536، الفقرة ١٤٣)

وقد دللت تجربتنا على وجود هذه العلاقة. وفي هذا الصدد ترحب حكومتي بالاجتماع المقبل المعني بتنسيق المساعدة للصومال، والذي يشارك فيه أعضاء مختلف الفصائل الصومالية لمناقشة برامج الإغاثة وإعادة التأهيل المقبلة. ونتوقع أن يسهل هذا الجهد من إحراز تقدم صوب إيجاد حل سياسي للحالة في الصومال.

وعلى الرغم من أنني أشرت الى الجدوى السياسية للمساعدة الانسانية، يتعين علينا أن نعترف بأن هذه المساعدة لا يمكن في حد ذاتها أن تكون حلا سياسيا ولا أن تكون بديلا عن الحل السياسي للصراعات. لذا، يتعين علينا أن نركز جهودنا على إزالة الأسباب الجذرية للصراعات بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود عمليات إنسانية. وفضلا عن ذلك يجب عدم الإثقال على العمليات الانسانية بتوقعات غير معقولة عندما يبدو أن تحقيق حل سياسي بعيد أو مستحيل من الناحية الفعلية.

وعندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦ قبل عامين لم يتوقع سوى القليلين عدد وحجم ودرجة تعقد الأزمات الانسانية التي تواجه الأمم المتحدة حاليا. وللوفاء بالطلبات المتزايدة على المساعدة الانسانية في العالم، وجهت الأمم المتحدة نداءات موحدة عديدة بالمساهمات بلغت ٤,٦ من بلايين الدولارات الأمريكية. لكن، وفقا لتقرير الأمين العام، لم يتم الوفاء حتى الآن إلا بـ ٥٦ في المائة من ذلك الهدف. وهذا القصور يمكن أن يقوض مصداقية منظومة الأمم المتحدة، التي يحرص عليها أعضاء المجتمع الدولي حرصا شديدا. ومن وجهة نظرنا باعتبارنا من المانحين يجب أن أقول إن الصعوبة قد يكون سببها الى حد ما على الأقل إن بعض هذه النداءات صيغت صياغة غير موفقة، من حيث تقييم الاحتياجات أو تحديد الأولويات كما قد يكون سببها الافتقار الى المتابعة الكافية. لذلك يسرني أن تقرير الأمين العام يعترف بأن هناك متسعا للتحسين بالسماح بأن تكون استجابة المانحين أكثر تحديدا ويؤكد لنا أن ادارة الشؤون الانسانية ستضطلع بأنشطة المتابعة لتحقيق هذا الغرض.

لكنني أعتقد، من وجهة نظر أوسع، أنه ربما كان علينا أن نضع استراتيجية جديدة ومفهوما جديدا لضمان توفر الموارد للسماح باستجابة أكثر سرعة وفعالية لحالات الطوارئ. ويتعزز اقتناعي هذا في كل مرة تتخذ فيها الأمم المتحدة قرارا يدعو الى عملية ثلاثية لأمم المتحدة تجمع بين أنشطة حفظ السلم وصنع السلم والأنشطة الانسانية استجابة لحالة طوارئ معقدة. وعلى الرغم من أن هذه العمليات الثلاث تسير جنبا الى جنب في معالجة مجموعة من الأهداف - الحفاظ على النظام

والمساعدة في المصالحة الوطنية والإسهام في إعادة التأهيل الاقتصادي - فإن التباين القائم فيما يتصل بالترتيبات المالية يبقى مسألة تثير قلقنا. وفي الوقت الذي توجد فيه لجهود حفظ السلم وصنع السلم موارد أساسية يعتمد عليها، تلزم العمليات الانسانية بتوفير تمويل على أساس كل حالة على حدة.

وحكومة بلادي تشعر بالامتنان إذ تلحظ أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تقوم باستعراض الحالة التمويلية وهي تدرس مختلف آليات التمويل واستراتيجيات تعبئة الموارد لبرامج المساعدة الانسانية. ونحن تواقون الى الاستماع الى نتيجة المداولات حول هذه المسألة الملحة.

وفي هذا الصدد، تود حكومتي التأكيد على أهمية انتهاج الدبلوماسية الوقائية التي هي أحد الموضوعات الأساسية في "خطة للسلام". كما أننا نتطلع لخطة التنمية التي ستعالج الأسباب الجذرية من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية في محاولة لعكس اتجاه الأعباء الدائمة الزيادة على المجتمع الدولي.

ويسر حكومتي أن الصندوق الدائر المركزي للطوارئ أصبح حقيقة وهو يشكل أداة فعالة لتنسيق المساعدة الانسانية. وحكومتي تدرك تماما الاقتراح بالاستخدام لأكثر مرونة للصندوق خاصة لتعجيل الاستجابات في الميدان. وحكومتي تتعاطف بشكل عام مع تلك الفكرة وتدعو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لدراسة مع مراعاة الطبيعة الدائرة للصندوق والحاجة الى المحاسبة. وفيما يتصل بمسألة زيادة حجم الصندوق، ترى حكومتي أنه قبل التوصل الى قرار بهذا المعنى ينبغي القيام باستعراض لهذه الترتيبات المالية والأموال الاحتياطية المتاحة حاليا لحالات الطوارئ في الوكالات التنفيذية الانسانية ذات الصلة، وأنه من الضروري تحقيق التكامل بين تلك الترتيبات والصندوق.

وتعترف اليابان اعترافا كاملا بالحاجة الى الاستجابة السريعة في الميدان. وفي حقيقة أن هذا هو أحد المجالات التي يجب أن تتعزز فيها فورا قدرة إدارة الشؤون الانسانية على التنسيق للمساعدة على بدء عمليات الإغاثة خاصة في حالة الافتقار الى الهياكل الأساسية الانسانية. وسيتطلب ذلك إيفاد بعثات لتقصي الحقائق، وتقييم الاحتياجات والإعداد للنداءات الموحدة من بداية نشوء أي حالة طارئة. ولذلك يجب معالجة الترتيبات المالية بشكل عاجل. لقد اقترح عدد من الأفكار البناءة. وعلى سبيل المثال أقترح استخدام الفوائد التي يولدها الصندوق بطريقة تحافظ على الطبيعة الدائرة للصندوق، وأن تكون التكاليف الأولية للعملية جزءا من النداءات الموحدة، وإنشاء صندوق احتياطي خاص للعمليات الناشئة. وتعلق حكومتي أهمية خاصة على كفالة تمويل العمليات العاجلة في الميدان، وتأمل في أن تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمناقشة هذه المسألة.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد دعم حكومتي لجهود ادارة الشؤون الانسانية في تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وستواصل حكومتي تقديم تعاونها الكامل مع ادارة الشؤون الانسانية في الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خان (باكستان).

السيد الفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إنه لشرف عظيم وامتياز لي أن أشارك باسم وفد بلادي في دراسة تقرير الأمين العام (A/48/536) بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

يود وفد بلادي أن يسجل عميق تقديره لتقرير الأمين العام على الطريقة الواضحة التي يبين بها الأنشطة المختلفة التي اضطلعت المنظمة بتنفيذها في سعيها لتلبية الطلبات المتزايدة باستمرار للمساعدة الانسانية في بقاع مختلفة من العالم.

ففي مساعينا لمواجهة التحديات التي تطرحها المساعدة الانسانية ولمعالجة حالات الطوارئ لدور الأمم المتحدة الأهمية البالغة في مجال توفير إطار صحيح للتنسيق الفعال وذلك عندما يُدعى المجتمع الدولي للتصدي للمشاكل الصعبة الناشئة عن الكوارث الطبيعية أو الظواهر الأخرى ذات الطبيعة المعقدة.

إن إنشاء الأمين العام لإدارة الشؤون الانسانية عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ كان مبادرة حكيمة وحسنة التوقيت، وذلك نظرا لتزايد عدد حالات الطوارئ في العالم أجمع التي تستدعي المساعدة الانسانية.

وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أثني على الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، الذي أسهمت زيارته الأخيرة لموزامبيق إسهاما كبيرا في توليد زخم جديد للتنفيذ السريع لعملية السلام التي يقوم عليها التنفيذ الميسر لكامل برنامج إعادة التأهيل والمساعدة الانسانية لموزامبيق.

وإذ أتكلم هنا اليوم أود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير يان الياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية، وبموظفيه على تفانيهم الذي لا يكل في معالجة المشاكل اليومية التي تؤثر على ملايين البشر في العالم. وفي الواقع أظهر السفير الياسون، منذ توليه مهامه بصفته رئيسا لإدارة الشؤون الانسانية، إن لديه حسا عظيما بالقيادة في معالجة المسائل الدقيقة التي تؤثر على الانسان في أوقات اليأس والضراء. ونحن في موزامبيق سعداء لأن نلاحظ بأن جهود صنع السلم وبناء السلم التي اضطلع بها من خلال عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تسير جنبا الى جنب مع برامج المساعدة الانسانية والمسائل التنموية.

ونحن في الجنوب الافريقي، بما فيه موزامبيق، نولي أهمية قصوى لبند جدول الأعمال قيد البحث. وكما تتذكر الجمعية العامة كانت منطقة الجنوب الافريقي حتى وقت قريب جدا تعاني من آثار الجفاف الشديد، وكان هذا من أسوأ ما وعته ذاكرتها الحية، ولهذا السبب، وجهت الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الإنمائي للجنوب الافريقي، نداء موحدا بالتصدي للحالة المروعة التي تواجه شعوب المنطقة.

ولقد كانت آثار الجفاف قاسية على موزامبيق، حيث المحنة التي تمخض عنها الجفاف الطويل قد فاقمتها الحرب المتطاولة، مما أدى الى معاناة انسانية هائلة بدأت تطل نهايتها فقط في العام الماضي بالتوقيع على اتفاق السلم العام في روما. وبالتالي، واجهنا عبئا معقدا للغاية يتطلب اهتماما دوليا ضخما بإبعاده المتعددة جميعها.

وحاليا، بالرغم من النعمة التي حلت علينا بنزول كميات متواضعة من المطر منذ الربع الأخير من ١٩٩٢، ما زالت الصورة العامة للحالة الانسانية وحالة الطوارئ في موزامبيق خطيرة، كما هو موثق بشكل جيد في برنامج المساعدة الانسانية الموحد للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. بيد أنه من الجدير بالذكر أنه مع انتهاء الحرب وبزوغ آفاق السلام في البلاد يجري الآن برنامج المساعدة الانسانية الموحد للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، الذي أعدته إدارة الشؤون الانسانية بالتنسيق مع الحكومة. ويشمل البرنامج طائفة واسعة من الاجراءات الفورية، بما فيها دعم عملية إعادة التوطين وتسريح الوحدات المسلحة والإغاثة الطارئة، وإعادة الخدمات الأساسية، ودعم ميزانية المدفوعات والميزانية. وإن عدم التصدي لأي من هذه المكونات سيؤدي بطبيعة الحال الى أثر سلبي على العملية برمتها، التي تستهدف إنشاء بيئة صحية لشعبنا ونحن نباشر المهمة الصعبة المتمثلة بإعادة بناء دولة مزقتها الحرب والكوارث الطبيعية سنوات طويلة عديدة.

وكما أقر مرارا وتكرارا، يتجاوز حجم الاحتياجات الحالية للبلاد تجاوزا كبيرا قدراتنا على الاستجابة بالموارد المطلوبة، من بشرية ومادية. إلا أن حكومة بلادي تقوم بوزع أفضل جهودها من أجل تلبية أية متطلبات في متناولها وهي تتعاون تعاونا كاملا مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في جميع جوانب التصدي للمشكلات التي تشكل شاغلا رئيسيا.

إن مؤتمر المانحين المعني بموزامبيق والمعقود في روما في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، برعاية حكومة ايطاليا، واجتماع المتابعة المعقود في مابوتو في ٨ و ٩ حزيران/يونيه من هذا العام قد أتاحا للمشاركين أن يقوموا بتخطيط البرامج التي سيضطلع بها وتقييم الموارد اللازمة لإنجاح العملية الانسانية في موزامبيق.

إن القيام بتقييم مستكمل لمتطلبات المساعدة الانسانية لموزامبيق يبين أن البلد يحتاج الى ٦٠٩,٧ مليون دولار لتلبية احتياجاته ذات الأولوية، وتعهد المانحون بتقديم ٥٥٩,٤ مليون دولار من أصل ذلك المبلغ. إننا نعرب عن عميق امتناننا لمجتمع المانحين على مساعدته المستمرة لشعبنا، ولنا ملء الثقة بأن المجتمع الدولي سيظل يبذل كل جهد ممكن من أجل التصدي بفعالية لحالة الطوارئ السائدة في موزامبيق، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين النقص المتبقي ومقداره ٥٠ مليون دولار.

ومما يسرنا ويشجعنا أن نلاحظ وجود اتفاق بين الحكومة، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام بشأن تحديد مسار العمل المطلوب لمواجهة مشكلة الطوارئ والمساعدة الانسانية في موزامبيق.

إن آفاق السلم تجعل مما يتسم بأولوية التركيز على المصالحة وعلى العودة الى الحياة الطبيعية

للملايين من العائدين والمشردين في جميع أنحاء البلاد. وعلى وجه العموم إن إعادة الإدماج الناجح للعائدين والمشردين ستهيئ الظروف المواتية لاشتراك كل مواطن موزامبيقي في البرامج الإنمائية الجاري تنفيذها في البلاد. وهذا الإطار سيسهم أيضا في الإسراع ببرنامج الحكومة للانعاش الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نلاحظ أيضا بارتياح أن إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بوصفها أحد التدابير الابتكارية، تعلق أهمية كبيرة على الجهود المتصلة وذلك بإدماج البرامج الإنسانية في بالإنعاش الطويل الأجل والاستراتيجيات الإنمائية، كما نلاحظ أن آليات المشاورات المشتركة بين الوكالات على مستوى البلد تطبق بنجاح في موزامبيق.

ونيابة عن حكومة بلادي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا سرورنا وتقديرنا للعمل البارز الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لمساعدة الحكومة على مواجهة المسائل الحيوية المتصلة ببرامج الإغاثة الإنسانية في بلدنا.

لقد عاد الى البلاد حتى الآن حوالي ٣٠ في المائة من لاجئي موزامبيق الذين يبلغ عددهم مليون لاجئ وذلك في ظل برنامج واسع النطاق تابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ومنظمات دولية أخرى. كما أعيد توطين حوالي مليون ونصف مليون من المشردين داخليا في البلاد، وفي مناطقهم الأصلية أو في المناطق التي اختاروها، ومن المتوقع إعادة توطين حوالي مليونين في الشهور الإثنى عشر المقبلة.

وهناك شواغل كبرى أخرى، في العملية الشاملة للانعاش الطارئ في البلاد، وهي سلامة أفراد الأمم المتحدة والأفراد الدوليين الاخرين، وعملية إزالة الألغام ومسألة الوصول الحر إلى المناطق البعيدة.

فيما يتعلق بإزالة حقول الألغام، وهي أساسية لإعادة توطين العائدين والمشردين تتعاون الحكومة تعاونا تاما في برنامج إزالة حقول الألغام في موزامبيق، الذي اضطلع به بمبادرة من الأمم المتحدة. إن هذا برنامج شامل يتضمن تطهير الطرق ذات الأولوية، وإنشاء قدرة على إزالة الألغام، وتنفيذ برنامج لنشر الوعي بمشكلة الألغام، ونجاح هذا البرنامج حاسم في الجهود الراهنة لانعاش البنية الأساسية الريفية وللنهوض بالإنتاج الزراعي. وفي هذا السياق أيدت حكومة بلادي وتبنت القرار الذي يتعلق بالمساعداة في إزالة الألغام والذي اتخذته الجمعية مؤخرا.

ونحن نرى أن ما قررته الأمم المتحدة، بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤ الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، من إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، مثل الخطوة الأولى على طريق تشجيع العمل الدولي المنسق لتخفيف أثر الكوارث الطبيعية. إن معظم البلدان النامية تريد أن ترى تنفيذ الجزء المضموني من القرار ٢٣٦/٤٤ قبل نهاية هذا العقد. والتقرير الذي ننظر فيه اليوم يلخص هدف ذلك الجزء بالكلمات التالية:

> "وهو يمثل جهدا دوليا لتعزيز الدراية بأهمية الحد من الكوارث، ودعم تعزيز قدرات البلدان الضعيفة، وتسهيل نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات، وتشجيع البحوث والتدريب".(A/48/536، الفقرة ٢٧).

وعند هذا المنعطف، تسرنا بشكل خاص الخطوات التي اتخذت لعقد مؤتمر عالمي معني بالحد من الكوارث الطبيعية، من المقرر عقده العام المقبل في يوكوهاما باليابان. ويحدونا أمل وطيد في أن يسفر هذا المؤتمر عن نتيجة ناجحة باعتبار أنه سيوفر فرصة لاستعراض متوسط الأجل للأنشطة المتصلة بالعقد الدولي، وسينشئ برنامجا ويحدد عملا ملموسا يقام به في السنوات المقبلة.

إلا أن أي برنامج للحد من الكوارث الطبيعية، إذا ما أريد له أن يكون ناجحا، لا بد أن يتضمن بالتأكيد مجموعة من تدابير التخفيف والوقاية تتعمق جذورها في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة تشمل استراتيجية طويلة الأجل للنهوض ببناء القدرة الوطنية، التي ستكون عنصرا أساسيا في أية استجابة فعالة للكوارث وحالات الطوارئ التي تحدث مستقبلا.

ونحن نرى أن تقرير الأمين العام لسنة ١٩٩٤ بشأن البند المماثل من جدول الأعمال ينبغي، وبقدر الإمكان، أن يقدم تقييما لتجربة الأمم المتحدة في تناول موضوع تنسيق مختلف الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ في أنحاء العالم. ونحن نعتقد أن الدروس المحصلة من هذه العمليات يمكن أن تكون ذات أهمية

كبرى في تعزيز الاستعدادات المستقبلة في إدارة الشؤون الإنسانية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه في ضوء طابع عدم إمكانية التنبؤ للكوارث الطبيعية والكوارث المماثلة التي لا تزال تحيق بالأمم والمناطق من وقت لآخر ينبغي إعطاء إدارة الشؤون الإنسانية مزيدا من المرونة في استخدام الصندوق الدائر ونعتقد أن هذا من شأنه أن ينهض بقدرة الإدارة على التعامل بشكل فعال وسريع مع الحالات الطارئة في المستقبل.

السيد عبدالله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد تونس أولا أن يشكر الأمين العام على المستوى العالي لنوعية الوثائق المتعلقة بالبند ٤٤ من جدول الأعمال.

إن الشواغل المعرب عنها في تقرير الأمين العام بشأن الآثار المدمرة التي تترتب على الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، وكذلك فقد الأرواح الذي تلحقه وأثرها السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتشاطرها بلادي تماما.

وكما تشير الوثيقة A/48/536، حدثت في السنوات الأخيرة زيادة في عدد ونطاق وتعقد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي تتطلب استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي.

وما من منطقة اليوم في مأمن كامل من الكوارث الطبيعية أو الدمار الذي من صنع الانسان. ولكن، وكما جاء في التقرير، تكون لهذه الكوارث في أغلب الأحيان آثار ذات أمد أطول لأن الناس المتأثرين بها من الفئات الأقل قدرة على تحمل نتائجها الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي إن انتشار الكوارث خلال العقود الأخيرة في المناطق الفقيرة والهشة بيئيا أدى الى تفاقم تدهور البيئة الذي لا مفر منه في بعض الأحيان.

إن الفقر والضغوط الديموغرافية والاستيطان في المناطق المعرضة للخطر كلها عوامل تزيد من الضرر البيئي والتدمير والاختلالات بين الانسان وبيئته الطبيعية، وتكون في كثير من الأحيان سببا لها.

واعتقد أنه لا حاجة بي الى التأكيد على تعقد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى التي كانت شعوبنا وبلداننا ضحية لها وتعين عليها مواجهتها بموارد بشرية ومادية محدودة للغاية. ومن هنا تأتي أهمية الاستجابة السريعة والحاجة الى التنسيق الميداني الدقيق للحد من الأضرار والتخفيف من حدة آثار الكوارث، وتمكين السكان من استئناف أقرب ما يمكن من الحياة الطبيعية ومن التحكم في الحالة. وفي الوقت ذاته، يتيح التنسيق الميداني السريع المجال لتستجيب السلطات المحلية والوطنية استجابة عاجلة وفعالة لاحتياجات وتوقعات ضحايا حالات الطوارئ.

وفي هذه المهمة الضخمة، للمساهمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، جنبا الى جنب مع السلطات الحكومية، أهمية رئيسية. ومن الواضح أن دولنا جميعها قد أنشأت، بطريقة أو بأخرى، الهياكل الأساسية اللازمة لمواجهة الأولويات في الحالات الصعبة. ولكن لا غنى في هذه الحالات المعقدة عن خبر منظومة الأمم المتحدة وتجربتها ومعرفتها الفنية، بالنظر الى حجم الكوارث والاحتياجات الناجمة عنها التي تفوق قدرات هذه الدول.

وفي الميدان، أظهرت التجربة خلال السنوات الأخيرة أن الفعالية في الاستجابة لحالات الكوارث والطوارئ مرتهنة بالتنسيق والتركيز القادرين على تنسيق الجهود وتجنب إهدار الموارد، والنهج المؤقتة وغير المتقنة. وإن التنسيق الذي نقصده ينبغي أن يتحقق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بين المنظمات التنفيذية والوكالات المتخصصة تحت رعاية إدارة الشؤون الانسانية وبالتعاون الوثيق مع حكومة البلد المتضرر.

وإن عملنا ينبغي أن يشمل أيضا اتقاء الكوارث وأن يعزز النظام الذي أنشأته الأمم المتحدة. وينبغي اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع الكوارث التي من صنع الانسان، ولا سيما تلك التي تحدث نتيجة للصراعات المسلحة أو الأنشطة النووية أو الكيميائية. وينبغي أن تساعدنا الخبرة السابقة على الاستفادة من الدروس لتجنب وقوع مثل هذه الكوارث في المستقبل.

وبالاضافة الى ذلك، لا نزال نشارك في جميع الأنشطة المتصلة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ويحدونا الأمل في أن المجتمع الدولي سيستفيد في هذا الصدد من الخبرات المتاحة لاعتماد نهج وقائي أفضل.

إن عزم إدارة الشؤون الانسانية "على مواجهة التحديات القائمة والمقبلة" (A/48/536، الفقرة ١٥) يحظى بالترحيب من جانب بلادي. ونحن نؤيد العمل الذي تضطلع به الادارة، ونجدد نداءنا بإعطاء الصندوق المركزي الدائر للطوارئ الموارد الضرورية ولتوطيد

عمله وزيادة فعاليته وتمكينه من الاستجابة بصورة سريعة وفعالة للكوارث وحالات الطوارئ الأخرى.

ولهذا السبب نناشد المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره احتياجات الإنعاش والتنمية الطويلة الأمد للبلد المتضرر بغية تعزيز القدرات الوطنية وتخفيف آثار الكوارث ومنع تكرارها. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من تقرير الأمين العام قوله:

"ربما يكون بالمستطاع اتقاء بعض الكوارث، وتخفيف الآثار والأضرار الناجمة عن كوارث أخرى". (A/48/536، الفقرة ٢٠)

وبلادي تشاطر بالكامل هذا التقييم.

ونود أيضا أن نؤيد الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام المتصل بتخفيف آثار الكوارث في المستقبل. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي جعل تدابير التخفيف جزءا لا يتجزأ من برامج التنمية وجزءا أساسيا من الخط المتصل الممتد من الإغاثة الى إعادة التأهيل.

السيد محمد (السودان)

تحدثت كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين نيابة عنا ونريد أن نضيف النقاط التالية:

لقد درس وفدي باهتمام تقرير الأمين العام حول تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ونود أن نشيد بهذا التقرير الذي تناول هذه المشكلة بجميع أبعادها. ونتفق مع الأمين العام في أن هناك طلبا متزايدا للمساعدات الانسانية رغم قلة الموارد. وقد برهنت التجربة أن عملية الإغاثة عملية معقدة وتحتاج لكثير من الوضوح والشفافية والتفاهم على كل الأصعدة. وعليه يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية:

أولا، برهنت التجربة السابقة على أن هناك شحا في الموارد رغم كثرة الطلبات، مما يتطلب الاقتصاد في الموارد المتاحة، وذلك بالاعتماد على القدرات المحلية للبلدان المتلقية عن طريق تأهيل المؤسسات الوطنية العاملة في مجال الإغاثة، ودرء الكوارث بالمعدات والكادر المحلي المقتدر، وإعادة تأهيل وسائل النقل البرية وتجهيز أو إنشاء وحدات خاصة للبحث والتدريب على درء الكوارث والاستعداد للكوارث والإنذار المبكر إذ تعتبر هذه المؤسسات وتلك الوسائل الأقدر على الاستمرار والبقاء. كما لا بد من تأهيل المنظمات غير الحكومية المحلية التي هي، بطبيعة الحال، أدرى بالبيئة المحلية وأقرب من حيث اللغة الى متلقي المساعدات. وهنا لا بد أن نشير الى أن الخبرة والتعلم يمكن أن يكتسبا من خلال التجربة.

ثانيا، إننا نرى ضرورة التزام جميع الأطراف باستقلالية العمل الإنساني وعدم خلطه أو ربطه بالجوانب السياسية. فالكفاءة والاستقلالية هما الطريقان الوحيدتان اللتان تضمنان جدية المساعدات الانسانية واستمراريتها مستقبلا.

ثالثا، أكدت الجمعية العامة، في قرارها رقم ١٨٢/٤٦ على أن التواصل بدءا من الإغاثة الى إعادة التأهيل والتنمية هو مبدأ من المبادئ الأساسية المنسقة المتعددة الأطراف. كما طالب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الماضية لعام ١٩٩٣ برامج الإغاثة والنداءات الموحدة والمنظمات غير الحكومية بأن تضع في اعتبارها احتياجات البلد المتصلة بإعادة التأهيل والتنمية طويلة الأمد في مرحلة مبكرة من الحالة الطارئة، وبأن تعزز بناء القدرات الوطنية للمساعدة على تفادي الطوارئ وتخفيف وطأتها مستقبلا. وأوصى المجلس أيضا بأن تعزز المنظمات الانمائية ذات الصلة قدراتها على وضع برامج إعادة التأهيل التي تهدف بصفة خاصة الى تطوير الهياكل الأساسية وأن تنشئ الدول الأعضاء والوكالات الانمائية آليات للتمويل من أجل التعجيل بتنفيذ مشاريع إعادة التأهيل. إلا أنه ما زالت الاستجابة لبرامج التنمية وإعادة التعمير بدائية في كثير من المناطق فإعادة التعمير والتنمية يجب أن تسيرا جنبا الى جنب مع الإغاثة لمنع تكرار حالات الطوارئ وتقوية القدرات المحلية للمستقبل.

رابعا، إن الألغام المخلفة في مناطق النزاع تهدد حياة السكان وتعوق عمليات الاغاثة وإعادة التعمير وعودة السكان الذين شردتهم الحرب وتحتاج الى مزيد من الموارد، وعليه نطالب بأن توفر مصادر خاصة بهذا الغرض وأن تتبنى إدارة الشؤون الانسانية إزالة الألغام كأحد أهم الأشياء التي يجب تنفيذها، وفي هذا الصدد تبنى السودان القرار الخاص بازالة الألغام والذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحالية.

خامسا، لابد من التأكيد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وذلك عن طريق صرف هذه الموارد على مشاريع الاغاثة وإعادة التعمير والعمل الجاد

لتخفيف مصروفات الادارة بالاعتماد على العمالة المحلية والخبرة المحلية Local Staff. ومن باب تخفيف المصروفات أيضا أن تقوم الحكومات المعنية ومكاتب الأمم المتحدة الميدانية والمنظمات غير الحكومية بمهمة بعثات التقييم التي ترسلها الأمم المتحدة، إذ يعتبر ذلك تخفيفا للصرف. كما أن وجود هذه الكيانات في الميدان لوقف طويل يمكنها من إجراء التقييم بشكل أكثر دقة.

سادسا، إن الصندوق المركزي الدائر للطوارئ الذي أنشئ مؤخرا يعتبر وسيلة جديدة لرفع مقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية وغيرها، ونعتقد أنه لا بد من زيادة الموارد المخصصة له في ضوء ازدياد عدد الكوارث والطلبات المتزايدة لتدخل الأمم المتحدة. ونوافق كذلك على أن تشمل الاستفادة من الصندوق المنظمة الدولية للهجرة، كما نوافق على ادخال مرونة في استخدام موارد الصندوق لتمكين إدارة الشؤون الانسانية واللجنة الدائمة للتنسيق من ارسال بعثات لتقييم الاحتياجات في المراحل المبكرة التي تعقب الكوارث.

سابعا، ختاما نتفق مع الأمين العام في الفقرة ١٣٣ من تقريره التي أوضح فيها:

"أن الدرس المستفاد من برامج المساعدة الانسانية التي نفذت مؤخرا أن هناك حاجة الى تصميم برامج واستراتيجيات تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل بلد بما في ذلك الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية، بالاضافة الى المبادئ التوجيهية التالية:

"(أ) ينبغي ألا تؤدي المساعدات الغوثية الى الاعتماد على المعونة الخارجية.

"(ب) ينبغي أن تعمل الكيانات الدولية بتعاون وثيق مع السلطات المحلية على جميع المستويات.

"(ج) أن تدمج إعادة التأهيل والتنمية في الاستجابة الطارئة في أقرب فرصة ممكنة.

"(د) ينبغي أن تكون البرامج الطارئة داعمة للخطط الإنمائية القطرية وأن تتيح نظم الإنذار المبكر والقدرة الوطنية على الاستجابة للكوارث.

"(هـ) ينبغي أن تصمم برامج المساعدات بشكل يتيح الانتقال من الاغاثة الى التعمير والتنمية.

"(و) ينبغي تخصيص موارد محددة لإعادة التأهيل والتعمير.

السيد لعمامره (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

أود أن أبدأ بأن أضم صوت وفدي الى بيان صباح اليوم، الذي ألقاه رئيس مجموعة الـ ٧٧.

واسمحوا لي بعد ذلك بأن أشيد بالسيد جان الياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية، على نوعية التقرير الممتاز المعروض على الجمعية بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ونعرب أيضا عن إعجابنا بالتزامه الذي يتسم بإنكار الذات بتحقيق مهمته النبيلة - التي بفضلها يدين أعضاء لا حصر لهم في الجنس البشري ببقائهم ذاته الى الأمم المتحدة.

لقد قامت المنظمة في الواقع بقدر كبير من العمل من أجل تقديم المساعدة العاجلة الى الملايين من ضحايا الكوارث على نطاق العالم. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الانسانية في حالة الطوارئ بطريقة فعالة تتفق مع أبعاد الاحتياجات.

لقد اتخذت الجمعية العامة قبل سنتين القرار ١٨٢/٤٦، الذي يضع المبادئ التوجيهية وآلية منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الأنشطة الانسانية. وقد أنشأ ذلك القرار أيضا إدارة الشؤون الانسانية لتتحمل جانبا هاما من أنشطة الأمم المتحدة بينما تكفل الاحترام لمبادئ الانسانية والحيدة والنزاهة.

لقد واجهت تلك الادارة، منذ إنشائها، ١٠٨ كوارث طبيعية مفاجئة و ٢٦ حالة طارئة معقدة. وعلى أساس تلك التجربة، يستعرض تقرير الأمين العام (A/48/536) الأنشطة والأحداث منذ اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، ويقدم تدابير جديدة لتعزيز المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

ويبين التقرير أنه لم يلب حتى الآن إلا ٥٦ في المائة من الاحتياجات الموصوفة في النداءات، مما ينبه

الدول الأعضاء لاتخاذ إجراء لجعل هذه الاحتياجات شاغلا مشتركا للمجتمع الدولي ولبذل جهود متزايدة لتلبيتها.

ومما يبعث على الطمأنينة أن الصندوق المركزي الدائر للطوارئ بدأ تشغيله ابتداء من أيار/مايو ١٩٩٢. والواقع أن مدفوعاته التي تجاوزت حتى الآن ٥٢ مليون دولار تبعث على التشجيع. إن الصندوق، وهو أداة ثمينة لتقديم المساعدات الإنسانية في الأيام العصيبة الأولى التي تعقب وقوع الكارثة، ينبغي تغذية أرصدته باستمرار، ويجب أن تلقى وظائفه الرعاية من المانحين الذين ينبغي لجهودهم أن تستمر وأن تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

بهذه الروح، فإن زيادة الأموال المستهدفة للصندوق من شأنها أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات فورية بل إنه ينبغي أن يساعد على خفض الطلب على الموارد فيما بعد إذا ما كان التدخل الأولي عند وقوع كارثة معينة غير كاف. ومن شأن زيادة المرونة في القواعد التي تحكم الصندوق أن تعزز أيضا التدخل السريع الفعال.

وتأمل الجزائر، وقد أعلنت عن مساهمة في ميزانية الصندوق قدرها ٠٠٠ ١٠ دولار في عام ١٩٩٤، أن يصبح الصندوق أكثر كفاءة على نحو مطرد وأن يحصل على الدعم من عدد متزايد من المصادر.

وهناك صلة واضحة بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية. وبغية الانتقال بسهولة من المساعدة في حالة الطوارئ إلى إعادة التأهيل والتنمية، ينبغي أن تقدم المساعدة الطارئة بطريقة تساعد على إعادة البناء والتنمية على المدى الطويل، وينبغي النظر إلى تدابير الطوارئ بوصفها خطوة على الطريق نحو تحقيق هذه التنمية الطويلة الأمد؛ وهذه النقطة مذكورة في الفقرة ٤٠ من مرفق القرار ١٨٢/٤٦ (١٩٩١).

وفضلا عن ذلك، وكما يؤكد الأمين العام في تقريره، من الواضح أن:

> "عمليات الإغاثة [يجب أن لا] تؤدي بالبلدان المتلقية إلى أن تصبح معتمدة على تلك العمليات". (A/48/536، الفقرة ١٣٩)

ومن ثم، يجب أن تكون المساعدة الإنسانية مصحوبة بالتزام متجدد بالإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية، لأنه من خلال التنبه إلى أسباب كثير من الكوارث الطبيعية النابعة من المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية، يمكن تزويد هذه البلدان بالوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بالمسؤولية عن احتياجاتها المحتملة في مجال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

ختاما، أود أن أؤكد أهمية الدور الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية بوصفها مركزا لتجميع وتحليل ونشر المعلومات المتوفرة كجزء من نظام الإنذار المبكر عن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ. ونحن نرحب بالعمل الأولي الذي قامت به الإدارة من أجل إنشاء نظام دولي للمعلومات بشأن حالات الطوارئ، ويحث وفدي الإدارة على التعجيل بالعمل لإنجاز المراحل الأخرى وعلى تعزيز ذلك النظام لأننا مقتنعون بأن هذا النظام الناجح سيلقى الدعم المتزايد من جميع الدول الأعضاء.

السيد بنداري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يثني على الأمين العام للتقرير الشامل الذي رفعه إلى الجمعية العامة. ونحن نرحب بفرصة المشاركة في المناقشة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ومن المفيد أن نذكر بأن ميثاق الأمم المتحدة ذاته يوضح أن أحد أهداف المنظمة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية. والهند كعضو مؤسس للأمم المتحدة أولت على الدوام أهمية قصوى لهذا الجانب من عمل المنظمة.

يعرف الأعضاء أن إدارة الشؤون الإنسانية أنشئت عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ وعززت فيما بعد بالقرار ١٦٨/٤٧. وقد اجتازت الإدارة بالفعل عديدا من العقبات ومرت بعدد من المعالم على طريق تطوير جهودها الناشئة لتقديم المساعدة. ولما كانت الإدارة قد أنشئت أساسا لتعزيز التنسيق الفعال بين برامج المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، فقد قامت بالفعل بدور يستحق الإعجاب. وكانت الطريقة التي ارتفعت بها إلى مستوى النداءات من أجل المساعدة تحسب لصالحها حقا. وخلال الـ ١٨ شهرا الماضية على وجه الخصوص لبت الإدارة، على نحو بالغ الكفاءة، التوقعات الكبيرة من جانب المجتمع الدولي.

إن المبادئ التوجيهية لهذه المساعدة الإنسانية، كما وردت في القرار ١٨٢/٤٦ صقلت على نحو أكبر بدافع من الحاجة إلى التنسيق بين مختلف الوكالات التي تتحمل مسؤولية القيام بعمليات الإغاثة الإنسانية الشاقة وتشمل هذه الوكالات المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيرها، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكثيرا ما تعهد الإدارة بالمسؤولية في ميدان العمل الإنساني إلى المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسلم وفدي بالقيمة العظيمة التي ينبغي أن تعزى إلى التنسيق بين كل هذه الوكالات كما يتعهد بدعم جميع الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لتعزيز جهود التنسيق هذه كما جاء في قرارات الجمعية العامة.

ويولي وفدي أيضا أهمية كبرى لإبعاد هذه المساعدة الإنسانية التي توضحت بجلاء في عديد من قرارات الجمعية العامة، ولا سيما في القرار ١٨٢/٤٦، وتتضمن هذه الأبعاد مبادئ الإنسانية والحياد والموضوعية؛ والاحترام التام للسيادة وسلامة أراضي الدول ووحدتها الوطنية؛ والأهمية القصوى لموافقة البلدان المتضررة وقبولها؛ وأخيرا الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يوكل إلى الدول المتضررة في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضي البلد. ويؤكد وفدي من جديد التزامه بدعم جميع الجهود الإنسانية التي تتم تحت مظلة الأمم المتحدة وفي إطار هذه الأبعاد المحددة.

ويشعر وفدي بالسعادة بصفة خاصة إزاء الاستجابات التي نسقت عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي بفضلها عولجت حالات الطوارئ المعقدة في الصومال وأنغولا والسودان والبلدان الحديثة الاستقلال على نحو مرض. وكما نعرف، كان الدور الذي قامت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات محل تقدير في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٣. ويعلق وفدي أيضا أهمية كبيرة على دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتركيزها المضاعف على التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية واتقائها والتأهب لها. كما أننا نقدر الجهود التي تبذلها جميع الوكالات المعنية في إعطاء قوة دفع لبرامج العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي تقرر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤.

ويقدم وفدي دعمه الكامل بصفة خاصة لنشاط الأمم المتحدة المعزز في زيادة القدرات على المستوى القطري للتصدي على نحو أفضل للكارثة الطبيعية وفي مستهل حالات الطوارئ التي تقع على نحو مفاجئ. ونحن نحث على القيام بتوفير المساعدة التكنولوجية التي جرى التعهد بها على مستويات هامة في منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان في هذه الميادين دون أي إبطاء.

أود أن أسجل تقدير الهند للإجراء السريع الذي اتخذته إدارة الشؤون الإنسانية لإيصال الغوث إلى ضحايا الزلزال المأساوي الأخير الذي أصاب ولاية مهراشترا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. فقد أوفدت الإدارة على وجه السرعة ثلاثة أعضاء من فريق الأمم المتحدة الاحتياطي لتقييم الكوارث والتنسيق إلى المنطقة. كما قدمت منحة طوارئ مقدارها ٥٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وقامت بعد ذلك برصد الحالة على مدار الساعة يوميا بغية تعبئة الموارد وتوزيع المعلومات الدقيقة على المجتمع الدولي ووسائط الإعلام.

وأدى هذا بدوره إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة كبيرة لضحايا الزلزال. ويشعر بلدي أيضا بالامتنان للمجتمع الدولي على دعمه وإسعافه لنا في وقت شدتنا.

لقد أبرز زلزال الهند مدى الضرورة العاجلة لقيام الموئل بتصميم وبناء مساكن منخفضة التكلفة في البلدان النامية تكون مقاومة للزلازل ومانعة لتسرب الماء. ونأمل في أن يتآزر المجتمع الدولي حول وكالة الأمم المتحدة المعنية في دعم العمل في هذا الصدد.

ويدرك وفد بلدي التزام الأمم المتحدة عالي المستوى في المجالات السالف ذكرها. ولكننا نحبذ في الوقت نفسه وضع تمييز واضح لتعريف الصلة بين حتميات حفظ السلام وصنع السلم من ناحية، وبين المبدأين المتعلقين بالوصول إلى المحتاجين من الناحية الأخرى وهما أساسا الحياد والنزاهة.

وستخدم البلدان على نحو أفضل لو استطاعت منظومة الأمم المتحدة أن تساعد على الصعيد القطري بنظم فعالة للإنذار المبكر وقدرات للتقييم تسهل العمل الوقائي للاستجابة المبكرة من جانب البلد المتضرر نفسه.

ولا بد من تعزيز القدرات الوطنية تعزيزا واعيا من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية بطريقة فعالة من حيث التكلفة وعلى أساس يتسم بتحديد واضح للأولويات. ويقدر وفد بلدي الجهود المبذولة بالفعل على النحو الموضح في تقرير الأمين العام. وسوف نرحب بأي مبادرة جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الكوارث وتنسيق المساعدة الإنسانية.

وفي كل هذه المجالات وفي كل الجهود، سيسعى وفد بلدي إلى التأكيد على أهمية توضيح الصلة بين حسم الصراعات وتقديم المساعدة الإنسانية.

ويهنئ وفد بلدي إدارة الشؤون الإنسانية ووكيل الأمين العام إلياسون على الإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي. غير أننا سنكون مقصرين في واجبنا كدولة عضو إذا لم نوجه النظر إلى المشاكل التي نشأت عندما تم التغاضي عن التمييز بين حسم الصراعات وتقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإننا في الوقت الذي نؤكد فيه من جديد التزامنا بكل أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية المستندة إلى تفويض بقرارات من الجمعية العامة، فإننا نود مرة أخرى أن نعيد التأكيد على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول، وعلى أهمية تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر.

ويتطلع وفد بلدي إلى زيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أصبح من المألوف أن نذكر نهاية الحرب الباردة كنقطة تحول في الشؤون العالمية وكلحظة نشأ فيها توقع بأن التعاون سوف يتغلب على الصراع نتيجة لأفول المجابهة العقيمة بين الكتلتين الأيديولوجيتين المتناحرتين. ولو كان ذلك التوقع أكثر من مجرد وهم لشهدنا المنافع التي كانت ستنجم عن التركيز المتضافر على رفع مستويات المعيشة لكل بني البشر، وخصوصا الأكثر تضررا.

لا تزال اللحظة التي يمكن أن تتحقق فيها تلك الرؤية تتضاءل وتزداد بُعدا في المستقبل، وريثما تحين، فإننا مجبرون على تبديد طاقاتنا في تعزيز تدابير لعلاجح مُسكن على حساب الحلول الدائمة. ومما ضاعف من حماقة هذه النظرة الضيقة أن قوى الطبيعة المتسمة بالعنف تلحق بنا خسائر دائمة التزايد في الأرواح من خلال عدد متعاظم من الكوارث.

وفي إطار تلك الكوارث، نحن مدينون للسفير يان إلياسون لجهوده التي لا تكل والتزامه وتفانيه التي جعلت من الممكن توطيد تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية.

يبرز التقرير المعروض علينا ضخامة حجم المشكلة التي نواجهها، والتي تتمثل في ١٠٨ كارثة طبيعية مفاجئة و ٢٦ حالة طوارئ معقدة على مدى العامين الماضيين. ونحن نتفق مع الاستنتاج القائل بأن وجاهة القرار ١٨٢/٤٦ في تقديمه الإطار الخاص بتنسيق مساعدة الإغاثة قد دللت عليها التجربة حتى الآن.

ومن أبرز منجزات القرار ١٨٢/٤٦ وضع المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية. ومن خلال مناقشة مستفيضة وبناءة تم التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن الإطار الذي يجب أن تقدم فيه مثل هذه المساعدة، استجابة للطلبات المتلقاة من الحكومات لإغاثة السكان الذين يعانون من آثار الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى. وعلى ذلك، فإن مهمتنا ليست استعراض أحكام القرار ١٨٢/٤٦، بل بالأحرى إيجاد السبل التي تؤدي إلى زيادة تعزيز آليات التنسيق لتقديم المساعدة الإنسانية في الإطار الذي تم إنشاؤه.

لقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المسألة بالتفصيل خلال الجزء الخاص بالتنسيق من دورته الموضوعية المنعقدة هذا العام، وأقر مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها لبلوغ هذه الغاية.

في هذه المرحلة أرى أنه سيكون من المفيد إذا استطعنا توضيح الطبيعة الدقيقة لتلك الاستنتاجات المتفق عليها. وكما أشار وفد بلدي خلال مناقشة اللجنة الثانية بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال، فإن الاستنتاجات المتفق عليها تمثل مجموعة واضحة من التوجيهات الى المنظومة التي لديها سلطة تشريعية جلية. ولكن الاقتراح القائل بأن هذه الاستنتاجات تمثل سابقة للانتقائية تغير التوازن الدقيق للقرار ١٨٢/٤٦ سيقوض بشكل خطير هذا المفهوم، لأنه سيجعلنا نعود إلى المفاوضات المطولة التي تكون فيها المناقشة كلمة بكلمة فيما يتعلق بنتيجة الجزء الخاص بالتنسيق، وبذلك نضحي بالتقدم الواضح المحرز الذي تمثله هذه الآلية المبتكرة للاستنتاجات المتفق عليها.

لقد حدد الأمين العام في تقريره بعض الصعوبات التي تمت مواجهتها، واقترح لنظر الجمعية العامة تدابير لتقوية تنسيق المساعدة الإنسانية أود أن أعقب على بعض منها.

هناك مجال يثير قلقا خاصا كما يتجلى في التقرير يكمن في آليات تمويل المساعدة الإنسانية.

ويتصل الجانب الأول بحجم الموارد المتاحة للاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق الصندوق المركزي الدائر للطوارئ. لقد تحقق تقدم واضح في سرعة تحرك الصندوق في توزيع الأموال على المتضررين في الوقت المناسب؛ ونحن نشجع بذل المزيد من الجهد لضمان توفر الموارد في الميدان بأسرع ما يمكن لأن المرحلة الأولى أحرج مرحلة بعد وقوع حالات الطوارئ.

وتكمن المشكلة في استرداد الأموال التي دفعها الصندوق وهو الاسترداد الذي يستغرق في المتوسط ما بين ستة وثمانية أشهر وذلك عامل يحد من قدرة الصندوق الدائر المركزي للطوارئ على الاستجابة لحالات طوارئ جديدة بالموارد المتاحة حاليا على مستوى ١٩ مليون دولار. ويمكن أن تزداد المشكلة سوءا إذا وسع نطاق الصندوق.

إن العلاج الذي اقترحه الأمين العام وهو زيادة حجم الصندوق. ومن ناحية أخرى ترى البلدان المانحة أن استرداد أموال الصندوق في وقت أقرب من الوقت المناسب من شأنه أن يبقي الصندوق عند مستويات كافية. والاقتراحان كلاهما من شأنهما أن يعززا تعزيزا كبيرا قدرة الصندوق على الاستجابة لحالات الطوارئ على الرغم من أنهما يعتمدان على الالتزام الراسخ من جانب المانحين سواء بالاسهام بموارد طوعية إضافية للصندوق أو بالاسراع بعمليات الاستجابة للنداءات الموحدة وبالتالي الاعادة الفورية لأموال الصندوق. بيد أنه يبدو لنا أن زيادة حجم الصندوق من شأنها أن تكون حلا عمليا لأن من شأنها أن تتناول المسألة على أساس أكثر دواما دون حاجة الى الكفاح المستمر للاسترداد الفوري للأموال.

ووفقا للتقرير، هناك صعوبة أخرى تواجهنا وهي نقص التمويل اللازم لدعم ترتيبات التنسيق على المستوى الميداني ولمنسق الاغاثة الطارئة للاضطلاع بوظائفه في المراحل المبكرة لحالة الطوارئ التي فيما يتعلق بها لا توجد وكالة تنفيذية أخرى ذات مسؤولية محددة.

إن الشكوك التي أعربنا عنها في الدورة المضمونية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الترتيبات المقترحة لهذه القضايا - وخاصة السماح لادارة الشؤون الانسانية بأن تسحب من الصندوق الدائر المركزي للطوارئ - لا تزال باقية. وتشير هذه الشكوك بصفة رئيسية الى إمكانية تقويض الصندوق الدائر المركزي للطوارئ، لأن استرداد أموال الصندوق التي استخدمت لتحقيق هذه الأهداف غير مضمون على وجه الاطلاق وخاصة أن التقرير يبين أن:

> "طلبات تمويل ترتيبات التنسيق الميداني ... تبقى أقل العناصر تمويلا". (A/48/536، الفقرة ٥٦)

وبالاضافة الى ذلك نعتقد أن هذه التدابير تنطوي على خطر اضطلاع إدارة الشؤون الانسانية بوظائف تنفيذية وتفقد بالتالي ميزتها الرئيسية النسبية في تنسيق المساعدة الانسانية، وأعني بذلك عدم التنافس على نحو مباشر مع الوكالات على مستوى تنفيذي. ولذلك فإننا نرى أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تضم الوكالات والمنظمات العاملة على المستوى الميداني أشد المحافل اختصاصا للتداول وتقديم التوصيات لتناول هذا الموضوع.

وبالنسبة للتوسيع المقترح لنطاق الصندوق الدائر المركزي للطوارئ نشارك في الرأي بأن هذا التوسيع في هذه المرحلة ينبغي أن يقتصر على المنظمة الدولية للهجرة. ومع ذلك، نرى أنه من الضروري أن ينطوي الوصول الى موارد الصندوق الدائر المركزي للطوارئ، الامتثال الكامل للترتيبات المالية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاسترداد المالي بالاضافة الى الاشارة الى الدور القيادي لإدارة الشؤون الانسانية بغية كفالة الاستقرار المالي للصندوق وأهداف التنسيق التي أنشئت هذه الادارة من أجلها.

إن إحدى القضايا الأكثر حسما التي تحيط بأنشطة المساعدة الانسانية لمنظومة الأمم المتحدة في الوقت الحالي هي، كما ورد في التقرير،

> "الحاجة الى تحديد العلاقة بين واجبات حفظ السلم وصنع السلم ومبادئ الوصول الانساني والحياد والنزاهة". (A/48/536، الفقرة ٤٥)

وكما ذكرت في وقت سابق للمبادئ التي حددها القرار ١٨٢/٤٦ أهمية كبيرة في توجيه جميع مداولاتنا المقبلة بشأن هذا الموضوع. ومن بين هذه المبادئ العنصر الأساسي هو الاصرار على أنه:

"ينبغي توفير المساعدة الانسانية وفقا للمبادئ الانسانية والحياد والنزاهة". (القرار ١٨٢/٤٦، المرفق، الفقرة ٢)

إننا لا نصر على هذه النقاط باعتبارها مبدأ قانونيا مجردا فقط. إننا نصر عليها لأنها قبل كل شيء أساسية لضمان الفعالية الطويلة المدى للمساعدة الانسانية. إن الأهمية التي لا رجعة فيها لمبدأي الحياد والنزاهة تكمن في أنه إذا أعتبر الذين يقدمون الاغاثة الانسانية غير محايدين أو لا تتوفر فيهم النزاهة فمن الممكن أن تعوق على نحو خطير عملية الوصول الى ضحايا حالات الطوارئ وأداء أنشطة الاغاثة.

إن هذه المبادئ التوجيهية تحتاج أيضا الى نهج يتسم بالحذر لمسألة العلاقة بين العمل الانساني والمبادرات التي لها طبيعة عسكرية أو سياسية. وهذه بطبيعة الحال علاقة متعددة الجوانب والذين يعملون في الميدان سيتمكنون من الكشف عن ذلك. ومن المهم بصفة خاصة أن نعرف أن الانجازات المحققة في تقديم الاغاثة الانسانية تسهم اسهاما قيما في النهوض بحلول للمشكلات التي لها طبيعة سياسية. وفي حالات الصراع يميل تحسين الحالة الانسانية الى زيادة الثقة بين الأطراف ويسهم بالتالي في نجاح الجهود الدبلوماسية. وفضلا عن ذلك هناك حاجة واضحة الى تنسيق المبادرات اللامركزية التي تتخذها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالات محددة، لضمان الاستخدام الرشيد للموارد المحدودة.

ومع ذلك إن الاعتراف بتلك الحقائق ينبغي ألا يؤدي بنا الى اغفال الحاجة الى متابعة العمل الانساني لمنطقة وإيقاعه مع الالتزام الدقيق بالمبادئ التوجيهية الخاصة به. فالقرب المفرط بين الجهود الانسانية والجهود السياسية لا يخدم مصلحة أي من الطرفين. وفي نهاية المطاف يبقى الضمان الحقيقي الوحيد لفعالية العمل الانساني هو شرعية هذا العمل، فالمنطق الذي نعمل بموجبه هنا هو أن عمل الاغاثة عمل فعال ويجب أن يكون كذلك لأنه عمل إنساني على نحو كامل ولأنه يعتبر عملا انسانيا محضا. وبالتالي في الوقت الذي يمكن ويجب أن يستخدم فيه العمل الانساني الذي تقوم به الأمم المتحدة موارد المنظمة بما في ذلك مواردها في ميدان صيانة السلم، فمن الواجب ألا يتوقف هذا العمل على مبادرات لها طبيعة سياسية ناهيك عن استخدام القوة العسكرية.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير الحكومة البرازيلية للرجال والنساء الذين يعملون كل يوم بتفان غير معلن وغالبا في حالات صعبة وخطيرة للغاية، بغية اغاثة المكروبين. إن هؤلاء الرجال والنساء يستحقون شكرنا الخالص وتأييدنا المستمر. وستواصل البرازيل العمل في الجمعية العامة وفي محافل أخرى

الإسهام في تحسين الظروف حتى يمكن لهؤلاء الأفراد أن يضطلعوا بعملهم النبيل في ظل الأمن والكرامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.